

فتح المصنف
شرح ترمذ صيف التصريف

فتح اللطيف بشرح ترصيف التصريف، كلاهما لأبي الوجاءه
المرشدى، عبد الرحمن بن عيسى - ١٠٣٧ هـ. خط القرن الثالث
عشر الهجرى تقديرا .

٢٠ ق ٢٤ س ٢٢x١٦ سم

٩١٧

نسخة جيدة، خطها مغربي حسن، ناقصة الآخر .

الاعلام ٤ : ٩٥، الارهرية ٤ : ٩١

أ - الصرف والوضع ، اللغة العربية أ - المؤلف

ب - تاريخ النسب - شرح المرشدى على

منظومه في علم التصريف .

74

شرح منظومة الشيخ عبد الرحمن
المريدي في علم التصريف

Commentaire du poème
du Shaykh Abdel Rahmân
al-Marrîdî sur la
grammaire

achevé, vendue de 29
šawwâl, l'ân 1255,

٦٢٠

١٢٥٥

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب
شرح المنظومة
اسم المؤلف
المريدي
تاريخ النسخ
١٢٥٥
عدد الأوراق
٣٠
ملاحظات
مكرر (نسخة أخرى)
٩١٦

بسم الله الرحمن الرحيم وحلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا
 في هذه الألفية اللغوية بشرح تيسير صعب التصريف
 لنا ضيف الشيخ (أبو عبد الله) الشيخ عبد الرحمن
 في شرح التيسير في مرشد المالك الملقب بالشيخ عبد الله بن أبي
 رب يسر ولا تعسر يا مؤمن بالله ما تشترط به صدور الرسالة واللغة ما
 تشرع به متون الفوائد في البضائل حكمت في فقد مستدانه عن التصريف
 والانتقال وتسلطت أسماؤه عن التضييق والاعتلال وتعللت إعماله
 على التحليل والانعزال ومضى أمره في الحال والاستقبال حمد انتال به
 مزيد الثواب ومضاعف الأجر يوم الحساب والصلوة والسلام على من
 الصدي المجدد في الروي محمد الصلواتي برسالة الغنية الشافية إلى مراح المقصود
 الصلواتي بفتح الهمزة الصادقة إلى الحوض المورود وعلى الله العزة
 النجات وحجبه البررة الثغاف **أما باب** عد ما لا غلاما صرفت فيه نفايس
 لا ياب وأعلاما غنى من زيادة الاهتمام وإعلاما تستعينه انزال الألفاظ وإعلا
 ما تستجلب بصائر الأبطال وهو النجاة على البضائل والتخل على خلل الرداء
 والتبليغ على إعطاء المعال والتبليغ لحيازة الرتب العوالي وذا الرد
 باقتناء سوانح العلوم ومواردها واقتناء وابضها وسوارحها وأسما
 العلوم العربية والعقوى الأدبية ووافها المرافات إلى فهم كتاب الله
 وسنة رسوله وعلم ما اشتمل عليه من جميل الشرح ومصوله ومواردها
 علم التصريف إذا هو أمها وأولاها جاد التحصيل والتمها فلا جرم ان تشر
 لا جنتا به إردان الصم العلية وتوجه الصم افتتار به عنان الشيخ الأبيدة
 وقد كنت نكت في مذكورة هي بتصرف التصريف موسومة سلكة
 الألفاظ جزلة المعاني ميسرة للمعاني أخذت من المبادئ برزت إبله
 الشهاب سافرته عن معانيها الانتداب رافلة في حلق قشيتها التحفيق
 قد وشحت محلها بها بوشاح الله فيق وبها ردت إلى شرحها وهي
 مخدرة

جمه

مخدرة في صرحها جزو جملتها بشرح ما زح من أبحاثها ونائج منها جملها خشية
 من أن تتعلق بنيلها إلا كماله ويحسن غير الكفو على أن يسرعها وجهها
 الغناء ويلججها أن يكون أبعد زها وما لا أمرها على أن صاحب البيت
 قد رويها في بيده ولا جنبي يتبعه في الرد ويقتضي مجازي الله شرحا
 ينشرح به صدر الأفاضل ويرتضي الرض والخلاض مشارعا للصدور
 في كل معارفها وأرباب الغرض في تحرير مقاصد ما لم يترك في النظم عفة
 إلا حلاها ولا منزلة محتاجة البلاء إلا حلاها فمنها المقاصد شرح العلامة
 التبعات زانسي وما شئت المحقق الفري المدفوق اللغاة إلى غير الرد
 مما سمحت به الغرض الغرضية وسنحت به السليفة الجريئة في جوابه
 جملتها ورايد مهمه وسميته **بفتح اللغوية** بشرح تيسير التصريف
 قد وذكرا حل من التحقيق إقفه وصار إحيى الله فيق حذفة أغنى
 عن كثير من كتب المعنى المصنفة فلا تضره بعير العدل وكمنصبة والمرجوا
 من جبلت جبلته على الأناظر وعصم من وصم التعصب والاعتساب
 أن لا يبادر إلى الرد والافتكار ولا بعد النظام والافتكار وإن لم يضع فيه
 شيئا لا بعد تنقيحه وإبقاء غشيه وبقا صريحه وإن وقع بعد ذلك
 خطأ أو خلل وكنهه زلة الثغرة قد القلم في صورة الزلل ولم يترك حلق
 على غلله الكاتب ولا توجيهم بوجه طاب فليبادر إلى إصلاحه بعد
 اكتشاف كونه من موفد مصباحه وأمسى في فال
 ١٢٠٠ أيا العلم لا تعجل لعيب مصنفه ولم تنفي زلة منه عيوبه
 ١٢٠١ وكما في يد الراوي كلالا بعقله وكما حروف المنقول فومجور
 ١٢٠٢ وكما ناسخ النسخي لمعنى مغيرا وكما جاء بشرح لم يرد المصنف
 والله أسأل أن ينفع به وبأصله منه وفضلته وقد إن تشرع المقصود
 فيقول والله المحمود **بسم الله** مستحينا أولي الله وفضلته وفعله الربا
 متعلقة بهذه المقصود والمافد رب أولي كل فاعل يضر ما يحل
 التسمية جباله وهو أولى من تغدير ابتداء لا نه يعيد تليق كل التاليف

ببركة البسملة وابتدئ لا يعيد الا قلبه ابتداء به وفعله بها ومن فقد بركة البسملة
 لم يزد الا ضارا وفقد رتبة موقر الا تفدي المجمعول هذا اوقع كما في قوله
 تعالى اياك نعبدك لانه لا يتم وادل على الاختصاص وفيه مراعات (الادب مع
 الاسم الشريف وابتدأت التمجيد بالبسملة اقتداء بالكتاب الكريم وافتقار
 لاسلوب الحكيم ومما لا يقول النبي عليه افضل الصلوة والتسليم كل امرئ
 بال لا يبدى فيه بلسان الله الرحمن الرحيم وهو اقطع رواية الحكيم في جملته
 ورواه عبد الغفار الرضاوي في الادب في عن ابي هريرة وما قيل انه عارضه
 حديث الابتداء بحمد الله ضرورة ان الابتداء بالحفيظ المتبادر عند الاطلاق
 لا يتصور بامر من بينهما ترتيب زمان في جملة دفع مشهور اما حمل الابتداء على
 العرف المتبادر او حمل احدهما على الحفيظ والاخر على الاضاح وفقد الاول لما
 ذكرنا من بغاؤ فيل الحمد لله ذكر الله جل جلاله في رواية بهذه اللفظة
 فلا تعارض اصلا بل قلت اما موربه في الامر بالابتداء بالبسملة انما هو
 الابتداء بما هو اسم الله تعالى ولفظه اسم ليس كذا الذي كان في فم النبي
 للفرق بين اليمين واليمين كما في قوله الى الحول ثم اسم الله عليكما قلت
 الحكم ابد انما يكون عامد لول اللفظة دون فم النبي اللفظة تقول زيد جاز
 وفراكت البعثة لا تزيد هناك اللفظة الاعتد فيل فريضة مثل زيد
 ثلاثا والبعثة اسم للسورة بل معناها وكان المعنى ان يبتدئ به نفسه
 باسم من اسماء الله تعالى ويشترك به ثم يخبر عن ذلك الابتداء بقوله لا اله الا الله
 الى اخره واما الفحوا الاسم فليس بالوجه والبيان باسم الله لا يستعمل
 او للملازمة المحمودة على التبرك بقرينة المفعول حملا للمفعول على الخلق
 فلا يرد ان التبرك لم يعد في معناه البلاء اي اولف الكتاب مستعجلا
 او متبركا باسم الله لا بسم غيره فيعيب قصر افراد وقيل الباء المحمودة
 واختلجها ايها الولي وزجج كل منها بما مور والاضحى الثاني والثالث
 لملا متنها في الاخلال بالادب المتعبر به الاول من جعل اسم الله تعالى
 والى مقصوده لغيره لالذاته ونيت على الكسرة وان كان القياس
 بناؤها

المعنى

بناؤها على البعثة التي هي اخت السكون نحو قولهم التشبيها لمنا سبعة
 على ما تكونها لانه لا ينفك عن الجوهري وطولت كذا لا ينفك بل طولها على
 (الادب المحذوف من اسم او لتفخيم الحروف المقتضيه كتاب الله تعالى ثم في
 كسره في غيره والاسم لغة ما دل على معنى اي مفعول في اللفظة كما عليه
 وعرفا ما دل على معنى في نفسه غير مفعول بنزله وضعا واختلف فيه هل هو
 غير المسمى او غيره وهو مسئلة طويلة وقد حرمها الفقهاء في حاشية
 الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وعلم ادع الاسماء كلها وهو عند
 البصريين مشتق من السمو وهو العلو لانه يدل على المسمى فيعليه و
 يظن انه وعند الكوفيين من الوسم وهي كناية صيرورته على هذا الوزن
 وبسبب الكلام على كلا القولين من كونه المفعولات والله علم على الذات
 الواجب واصله الوجود واصله (لا اله الا الله) فتمت وعوض عنها حرف
 التعريف وان غمت اللام (لا اله الا الله) فتمت لا تخلو اما ان يجنب
 نقل حركة التثنية الى ما قبلها او لا على ما هو القياس في تخفيفها ثم حذفها
 او حذف التثنية مع حركاتها فان الاول فيلزم ان يكون وجوب الادغام
 غير قياس لما سياتي من ان المقلد المتخير لا يجب فيها الادغام اذا كانا من
 كلمتين نحو ما سلككم وضاقتكم وان كان (ثلاثي) فيلزم مخالفة القياس به
 تخفيفها ومن ثم قيل هذه الاسماء خارج عن القياس المتعقبات كما ان مسماها
 كذا لا تخفى به ابرار العفول قلت احبب عن ذلك باختبار الاول ولما
 كانت الاعراض التثنية صارت بمنزلة افعال اجتماع المتجانسين فكانت
 في كلمة واحدة كما انه يجوز ان يكون وجوب الادغام بعد العلية فيكون
 اجتماع كلمة واحدة قطعا واختلف فيه هل هو اسم ام صفة عربي ام
 محراب جامد ام مشتق مفعول ام مرقيلا باختار طبع الكشاف والاكثرون
 انه عربي وانه علم لا صفة مفعول من اسم جنس وانه مشتق من الياء
 بمعنى تخير وزعم بعض المحققين انه محراب فيلزم انه لا يصل غير بيان عربي
 وقيل سريانه وطول القول لا يلتفت اليه ولا دليل عليه اذ لا يشار الى

كلام

صاحب

اثبات العظمة غير دليل وهو لا يصلح مجرد اسم لكل معبود ثم غلب
 معصا على المعبود حتى ولم يسم به غيره تعالى اجمعاً وهو الاسم الاعظم عياً
 الاعم وانما لم يستجب للداعي به غلباً ليعقد اكثر شروحه الدعا واضافة
 اسم اليه قيل ببيانته وتوصيفه حينئذ بالرحمى بناء على ان المعنى الرحيم مد
 لوله او على الاستخذاء وان قيل قد اشترطوا به (لا يفلح) البياينة ان يكون
 يبر المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه وهذا هو اليتى كثر الدواعى
 لا يتبع ضرورة ان ليس لناما دة يصدق عليها لفظ المضاف اليه دون
 المضاف احب بالفتح لان الجزء الثاني من عبد الله علما على القول بل انه كلمة ليس
 باسم مع انه يصدق عليه لفظ الله وقيل اضافة اسم اليه لانه لا يسمه **الرحم الرحيم**
 قيل انهما صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحم بالكثر بعد تنزيله
 منزلة اللازم وقيل (الاول صفة مشبهة والثاني جعل بمعنى ما على
 والاول خلاص اللفظ على المعنى والثاني بالعكس اما خصوصى لفظ الاول
 بانه لا يعلل المختصة بالله تعالى واما قولهم رغبة اليه بانه صفة موصوفة
 التخصيص الكبر والاعظم معناه ثم حيث انه رحمان الدنيا والاخرة والرحيم
 خلاص بالذنب والاعظم لفظه الثاني فلا نه يوصف به غير الله تعالى يقال
 رحيم واما خصوصى معناه فقد علم من عموم معنى الرحمان والرحمة على صفة
 بحقه تعالى فارد بها غايتها من التفضيل والانعلاج والرحمى ابلغ من
 الرحيم لان زيادة البناء به الصفات الخيرة الجيلية والمنحة نوعاً وشأنها
 تدل على زيادة المعنى كما في فخر قطع وقطع ولا نقض محذور (الابحار) ما حاذر
 فلهذا فتح عليه واخرى الجلالة لا تطلق اسم للذات وهما اسمي صفة والذات
 مفردة على الصفة قال (بيضاوي) والاضطرار غير منصرفين اذ اخرج من
 الالحاق له ما هو الغالب به بل هو معلل وان اشرك غير منصرف لا يقال
 في تقديره على الرحيم في العادة وهي تفديم غير ما بلغ كما في قولهم عالم
 فخر وجوار فيفاض ليحصل الترفيع لانا نقول انما قد لا يختص به
 تعالى على انه قد ذهب بعضهم الى ان الرحيم ابلغ لان بعلمه لا يصح

لعله بدلالة

المبالغة

المبالغة وقيل ان معناه اعم وهو ذو الرحمة فلا ابلغية لاحد مما على
 الاخر فوجه تقدمه على هذه القول ايضاً اختصاراً به تعالى وهذا الله مبني
 على ان الرحمة صفة وهو كذا في (لاصل) لكنه صار علماً بالثبوت وقد قال (ابن
 هشام) الحق قول (ما علم) واما ان لا يسم بصفة بل علم فلا وبهذا لا يخفى
 (السؤال) نعم تنجيبه ان يقال له اخرج من الجلالة مع انه مد لوله الذات
 كمد لوله اوجوابه انما اسم للذات به (لاصل) على الراجح وفي الحال بالفتوى
 بخلاف الرحمة بل انه اسم صفة به (لاصل) انما فاعول في الحال على القول (لاصل) هذا
 وما اوردناه من حيث البسملة فتدبر من عفة في بل فطرة من لم يحرم والموجب
 لهذا الاختصار ما يبنى عليه هذا الشرح من الاختصار والامتناع من
 ايراد بالثبوت وجوبه غير ما تضيف عليه بتمام الكلام على هذا
 المفعول من المفعولات التي للعلماء الا علم ثم بعد التمسك بالابتناء باسمه
 الكريم اذ جئت في الرد به لثبوت على المنعم بما يستحقه من المحامد لما اجمروا
 علينا من طاعة الجوارح امتثالاً لا لمراد في الرد وسلوك الا وحيها
 تيد المسألة فقلت افضل **ما** اي شيء او اللفظ **اليه** **تصريف** اي توجيه
الضم العلوية جمع همة بكسر الهمزة وتشديد الميم وهي في اللغة اول العزم
 بالجمع (الغوى) وقد تطلق على العزم وذا الرد اعلم من ان يكون الى الشريف او
 التوسيع وخصته (العرب) يميزان المراتب العلوية وقد تطلق على الجلالة
 التي تفتضه الرد الفضة والجلالة بهذا المعنى تجمع على اهم واضافة
 تصريف اليها من حيث من اضافة المصدر الى مفعوله فمحمول ان يكون
 الى ما علم بناء على ان التصريف بمعنى التصريف كالتبديل بمعنى التبديل
بسمي شرعاً وعقلاً **حمد الله** اي وصفه بالجميل على اقصا التمجيد اذ الحمد
 لفته هو الثناء باللسان على الجميل الاختيار على اقصا التعظيم سواء كان
 بمقابلة نعمة ام لا وعرفاً بعمل ينشأ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً
 بالنسبة اليه الحمد يعمم وخصوص من وجه لا (الغوى) اخص

لا يتجده

الغوى

مورد او اعني متعلقا بالاعراض بعكس ما في مورد او اخفى متعلقا بالاعراض
 الاول باللسان فقط ومتعلقا بالزينة وغيره او مورد الثاني باللسان وغيره
 ومتعلقا بالزينة وحدها فيستحق اجتماعهما في التثنية باللسان في مقابلته
 الاحسان وما يخصه من مورد في تعريض الحمد على تقييد الجميل بالاختيار في
 خروج مدد الله تعالى على صلاته الذاتية الغير الاختيارية المستلزم جعلها
 اختيارية حد وقتها المتأقبات في قدسها في وجه مشهور واحد التاويل في
 المدة كحريز المخلوقات اما منع استلزام كونها اختيارية حد وقتها بناء
 على جواز قصد مستمرا في الازل واما جعلها منزلة (فعل) اختيارية لكونها
 مبادي لها اول قوة ذات الله تعالى ثابته في وجودها واول اجزاها في اجزاها
 ولما كان استحقاقه تعالى للمحمد ذاتيا او ردا اسم الذات تشبيها على
 ان استحقاق الذات للمحمد ثابت في حيث هي في غير ملاحظة خصوصية
 وصف بقلنا حمد الله دون حمد الخالق او الرازي وغوفا مما يوجب اختصاص
 الحمد بالوصف دون الذات وما يوجب اختصاص الاستحقاق بوصف دون
 وصف لان انما الحمد الحكم بالمشئوق يوصف عليه ما عدا الاستحقاق والحرمان
 تعالى يستحق الحمد باعتبار ذاته وصلاته باسم الذات لما كان مستمرا
 لجميع الصلوات لم يكن تعليق الحمد به خلوعا لانه على الاستحقاق باعتبار
 جميع الصلوات ايضا لان استحقاق الذات الحمد يستلزم استحقاق الصلوة
 به فقلت فاذا كان كذلك لم تعرض لذكر الصلوة بقوله **وجاب**
النعم مع انه لا حاجة الى ذكره لانه راجع الاستحقاق الوصفي لا
 استحقاق الذات فقلت هو كما انصرت به في الالواحيب لما تقر عندكم و
 استهكم من ان شكر النعم واجب عقلا وشرعا واشارته الى النعمة الخاصة
 التي انا بصدد هاهنا في كتابها ان الاستحقاق لجميع الاوصاف
 لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد فذكر الصلوة فنصرت بالاستحقاق الوصفي
 وتبيين على ان كل صفة في صلاته تعالى مستقلة بآثارها (الاستحقاق)

وعلى عسى

وجود

هكذا

هكذا او لميل الغنى في صلوات الله تعالى فجز لا نقاشنا ههنا في المال فلا نقاش
 لميل الغنى في صلواته انما تكون في صلوات تقبل الزيادة والتقصير وصلا
 قد تعالى منزلة عزة الرزق كذا قوله انبر كان الرشيد واستحسنه (نفس السبكي
 وقال الرزق كذا في البهارة الخفية ان صيغ المبالغة في صلوات احد هما لا تقطع
 المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل والتاويل بحسب تعدد المفعولات ولا
 شك ان تعدد ما لا يوجب للعقل زيادة اذا (فعل) الواحد قد يقع على
 جماعة متعدد في معنى ههنا القسم تنزل صلاته تعالى في ترفع الاشكال
 والنعيم بكسر النون ومعنى العبي المعلقة جمع نعمة بكسر النون وسكون العبي
 كسرة واو وسد وجمع ايضا انعم كل على وهي العكس والمضى وان قلت
 المطلوب في ههنا المفضل (لا بد) بل الحمد ليصل الفضل الوارد في الرزق وما
 ابتدأت به ليعني حمد اخلاعي ان يكون حمد اميد وابه بل هو اختيار في
 حكمه من احتياج الحمد لانه انما يقتضيه جملة اخبارية موضوعها الحمد فقلت
 وصف حمد الله تعالى بانه افضل ما اليه فنصرت النعم بحسب مستلزم
 لا ثبات صفة جميلة له تعالى هي كونه بالاعتماد المرتبة المذكورة و
 ذكره واشياءه غير الحمد ولا تعني به (الا) الوصف بالجميل وان كان غير لفظ
 التثنية والمراد بالابتداء كما تقدم ما هو اعظم من الحقيق والعرفي وهو
 مراد له في مقتضى التلخيص قبل الشروع في المفسود بالذات على ان الحقيق
 لا يتصور بل كثر من صواب واحد **حمد اعجبا** اي معتمدا به وهو مصدر اشياء
 به بدلا من اللغو في جعله موصوفا بصفته في تقدير الحمد له حمدا
 وذكر الحمد بصيغته الاسمية والوعائية اشارته في (الاولى) الى دوام نعمه
 المتواترة واستمرار لايته المتتالية في (الثانية) الى الاستمرار في التجدد
 المتشعرا ما يقابل الحمد في انواع الانواع والاضداد الا فضل التفاضل
 منجود على السبيل الاستمراري (السبيل) المدة رار حيث لا تخلو لحكمة في ان جعل
 جدي ولا محنة في احسان مزيد وان قلت ما الحامل على جعل العلم به

المتخلو

هذا المصدر رجلا مفردا مع حنة اعتبار كونه المصدر الاول عاملا فيه على
الاولا على التفسير فقلت الحامل عادة التواضع والجمع وان حمد الله
كيفية ما كان افضل ما اليه فصرف الهم يحسن سوره فرب بشكره لا مع
الاشارة الى التمكنة المذكورة وجعله محمولا للمصدر الاول مفتضا
للتخصيص الحكم المذكور بالحمد المذنب بل الصلة المذكورة ولا شك في
امد حية الاول **سالم** اي تريا وخالط من شوايب (نفى) **مفرونا** اي مجموعا
بشكره ادا، اللواجب والشكر لغة هو الحمد عز وجل فاصرف العبد جميع
ما انعم الله تعالى به عليه الى ما خلق لاجله كصرفه انشكر الى ما لعم
مصنوعاته والسمع الى امتثال اوامره واجتناب منهياته وهو امر عزيز
لا يفقد رعيه الا الموقوفون فلما ذكر الله تعالى وقيل من عبادي
الشكور والنسبة بين الشكر والحمد وخصوصا مطلقا لانها متساوية في مورد
والعرب اخذت متعلقا ببي الحمد والشكر اللغويين هو ما بين الحمد والحمد
الحمد والشكر العربيين هو ما بين الشكر وبين الحمد اللغويين والشكر
العربي ثنائي وبين الحمد العربي والشكر اللغوي ثنائي **عن الربا** بضم
الراء وبالفتحة التثنية ما خوذ من الرقبة وهو انظر الى العمل ليرى ويكنى
به غير اخصى حكم العادة بل انظر الى العبادات خلاصته **مفرونا** اي مجموعا
اسم معقول من طه ووزنه معقول ناقص العيب واصله مصوون كما ياتي
في جابه **عالم** مريد مصدر ميمي اي زيادة وعلمنا بمعنى الاية لا اجل مزيد
كقوله تعالى وتكبر ط الله عالمه يدرك ويحتمل ان يكون عامته محملة في
معناها المشهور وهو الاستعلاء وفيه من البلاغة الاشارة الى تعظيم
الحمد كانه ستر النعمة واستولى عليها **افضل** اي خيره **المضارع** بفتح الميم
اسم معقول من طه اي المكرر **عالم** تشديد اليا المضارع لغوي متعلق
بالمضارع **من مجرد** النعم **اللغوي** جمع لطيفة والمراد دفقة لا يستند
اليها الا بتكرار فيقول ويلزم منه الحمد على النعم الطاهرة التواضعية بحري

(الاول)

(الاول) **الاسماء** قال بعضهم هي كلمة استثناء والمذكورة بعد ما مستثنى لانه
مخرج عما قبلها من حيث اوليته بالحكم المنقح والمحقق عا انه ليس منها
اذ الاستثناء اخراج شيء من شيء وانما استثناء الراء الحكم والمذكورة
بعد فنيها عا اوليته بالحكم واذ الراء مضاد للاستثناء وسب كمثل وزنا
ومعنى ويجوز الاسم الف بعد وصو العلم في طه التركيب اوجه الاعراب
الثلاثة الجوز هو ارجحها بل طاعة في اليه وما زيادة او اليها عا انها تترك
موصوفة والاسم بعد ما بدل منها ولا نفى الجنب والجنس عا وفي المربع
عا انه غير مبتدأ محذوف وجوبا لانه كذا الراء سرح وما موصولة او موصوفة
بالجملة الاسمية التي بعد ها وفيه انه يلزم عليه حذف العايد المربع
بدون كحول الصلة واللاق ما عا يعلق في نحو لا سيما زيد والنصب عا انه
تيميز ان محله ذكر لا كما بقوله تعالى ولو جئنا بمثله مددا او معقول اعني ان
كان معرفة كما في مثالنا وما الحاجة عن الاضافة ومنحة سب بناينة في حال النصب
وفي حال المربع والجواز اربعة لانه مضارب وحذف الواو منه كما في الجاز كما
نص عليه في التمهيد خلافا للعلب **الف** به **عالم** **الان** هو مستعمل
وزنا الخلق او الجني والانسان او جميع ما عا وجه الارض في بيعه الميم معرفة
في الجملة بعد صاطلة او نكرة في الجملة بعد صاطلة **حضي** به بصيغة المبنى
للمفعول والضمير لغو وقايب الباعل هو عايد الموصول الثاني او
الاول صوب وجملة قولنا **عالم** اي ارتفع قدره غير الموصول الثاني او الموصوف
والراء بطل الضمير المستتر فيه والجملة الاسمية صلة الموصول الاول وحاطط
التركيب الف من حط به عا به عالم **الان** ثم ما توفع استكمال النقص
الانسانية بل كما لان العلمية والجمالية عا الاضافة والاستعلاء وهما
موقوفان عا عا اسمية بين المعينين والمستعنيين وهي من حيث
انها صفة العلايق الابدنية وتكدرها بالمكدرات الطبيعية فاودة
لها ذلة المناسبات وتكونه ذات المعين عا سب غارته التميز وجب
الاستعلاء في استعلاء الكمالا لان تلك الحضرة متمسكة يكون ذا

وحقيقه التجربة والتعلق ليستعيني بجهة التجره وبغرض جهة التعلق
والكل من يتسكبه للتوسل نينا على الله عليه وسلم فلان الرد اورد في التسمية
والتمجيد بذكر **الطاعة** عليه وعاء له وحبه لتكون من وسط بينه وبين
سائر الانسلا وهي في اللغة مشتق من تير الدعاء والرحمة والتعظيم والبركة
وتخصي بامر الله المدة كورة موارد الاستعمال في معنى الله الرحمة
المفرونة يا تعظيم ومعنا لعل الله نيات تعظيم شريعتهم وبقاها الى يوم
القيامة وفي الاخرة تشجيعهم في افعاله من الملائكة الدعاء بالخبرة له و
هو من بيا فوله صلى الله عليه وسلم انه يقول على قلبه واي لا تستخبر الله
في كل يوم وليلة نكاً مائة مرة على احد الوجوه وهو نقل عن الجنييد قدس
السر ان العبد قد يتنقل من حالة الى حالة ارفع منها وقد بقى
عليه من الله نقل عنها بغيره يشرف عليها في الحالة الثانية وهي كما
لسميئة ان تلو من المغرب فيطلع الله تعالى الملائكة على ذلك اذ ارفع
للنبي ويستخبره تعظيماً له ولما قيل في الرد انه معقول له فمتنع فحصل
الحاصل من الموضوع الدعاء له ببعثه اطفال المحمود واواما يراى به لنا
ما امرنا به صلى الله عليه وسلم بقوله سلوا الى الوسيطة البعيلة والشرع
والدرجة العالية الرقيقة جنتي في الملائكة والمومنين الدعاء لئلا
في الملائكة الدعاء بالخبرة ومن الموضوع الدعاء ببعثه اطفال المحمود
وفعله وكل صلاة الجي عليه في فيل صلاتنا انما امرنا به وقد بعثه اليه
جعل الملائكة في مقابلتنا مع السكون عن الجس وشرفه الصلوة عليه
لنا عموماً اذ به بعض ما له علينا في المنى التي لا تنصرف للمواري خصوصاً
لقوله صلى الله عليه وسلم في عليه بكتاب لم تنزل الملائكة تستخبره
ما دام اسمي في الرد الكتاب رواله القبراني وتخصي الصلوة بالمقصود
من نبي او ملك ولا يقال عند اهل السنة لغيره الا تشبهاً واما غير
انه صلى الله عليه وسلم صلى على ابا اوفى جنى حصه حيانه اذ هي حقة
والسالك الى التسمية وادرجت الصلاة به امثلاً لقوله تعالى صلوا عليه
وسلموا

وسلموا

وسلموا تسليماً وخرقاً من كراهية تركها والافتقار الى امثال احد هما وقيل
المراد بالترك اذ هو خلاف الاولى وليست على بابها بل في التسمية لا في الجرا
وتركها او اريد بها محل في الرد الاخر فتاركها محل بالاولى وهما محمولان لغوا
الهدى بضم او وفتحها عليه للاصناف بهما يقال الهدى للرجل كذا اذا بحث
به اليه احراماً والاسم الهدى بفتح الهاء لا غير والجمع هدايا **الى النبي** كثر
لغوي متعلق بالهدى والنبي ويعمل بمعنى جعل بالسر كبد يعنى مدع
لانه انما هو الله تعالى او بمعنى جعل بالغة كغيره معنى فتم لانه انما هو
على الله ما اذا عا تفقد بر اشتغافه من التبايع يكون مهموزاً وان اشتق من
النبوة او النبوة وهما ما ارفع من الارض لانه رجع وشرف على غيره ويكون
مغفلاً والمشتق من انسا اوصى اليه بشرع ولم يورث بتبليغه والرسول انسان
بعثه الله بشرع وامره بتبليغه وقيل ان هذا هو النبي والرسول مر كل
مع كثراب او شرعية فهو على التفسير بين اخص من النبي وقد نقل المحقق
ابن الصالح في كتابه المساهرة في العقائد الخبيثة في الاخرة ان المحققين على ان
الرسول انسان بعثه الله لتبليغ ما اوصى اليه وكذا الرد النبي فلا فرق
ونوفش فيه بل انه لا يسا عدة ما ورد في عدة الانبياء والرسول من امارته بعضها
جميع وبعضها على وان مقتضاه ان من اوصى اليه بشرع ولم يورث بتبليغه
ليس نبياً ولا رسولا كما ان الرد مقتضى القول الثاني المعبر عنه بفيل
واشترت ذكر النبي على الرسول في مقام الصلاة للدلالة على ان صلى الله عليه
وسلم لما استحق الصلاة بمرتبة النبوة التي هي اعز واستغفارة له بمرتبة
الرسالة التي هي اخصى يكون بالرسول الاولى لا مقتضى الصراط المستقيم
في الهداية هي الدلالة بالحب وذا لا تستعمل في غير الخير لا تقسم
قوله تعالى جاهدوه الى صراط الحليم ولا تترع به ان المراد بالهداية الهدى
المستقيمة الى الصراط المستقيم يوصل الى المطلوب حصل او لم يحصل
كما هو مقتضى اهل الحق ومع اشتراط الوصول كما هو مقتضى اهل الحق
واما المستند الى الله تعالى فتارة يراى بها الدلالة كما في قوله تعالى

بيد
فان

الذي جازى عما يبا ولا يكف بمرد الاجتماع بل لابد من طول الصلابة بخلاف
 النجاسات والبرق بركة عبدة النبي صلى الله عليه وسلم وقول **بالنفي** كضرب
 لغوي متعلق بما به تا بغيره من معنى الفعل وهو جمع ثقات كركبة وركب
والحرف اي طابعتة وشيخة مشتمل برفق الامنة **وبعد** كضرب مفعول
 عن الاضطرحة بمعنى على الضم لا بفتحة الى بفتح المظاير اليه لينة معناه دون
 كما قال الرضي والعامل فيه اما المقدرة بعد الواو لنيابتها عن جعل الشرط
 واسمه وفيل الواو لنيابتها عن اما والتقدير يومها يركب شئ بعد ذلك
 اي بعد ما سبق في البسملة والحمد لله والصلاة **قال طالب الغفران** ويمكن
 ان يكون العامل فيه هو قال وفيه التعبدات في التكلم الى الغيبة و
 التفتة في ذلك التوصل به الى هضم النفس وطلب المغفرة في التعبد
 بالرضى اشارة الى ان الخليفة متأخرة عن التفرغ الى الواو والاخلان
 على بعد الدعاء بما المعكوف عليه قلت مقدرة ذلك ان الجار والمجرور
 في البسملة اما مستغفر يتعلق بخذ وهو منصوب على الحال من فاعل جعل
 في جملة محذوفة والتقدير مستغفرا باسم الله اوله واما لغوي يتعلق
 بنفس اوله على ان الباء لما استعانة وجملة الحمد والصلاة على الوجهين
 في محل نصب على المفعولية كناية باسم الفاعل في القول محذوف وهو
 حال من فاعل ذلك الفعل وعلى التقدير الاول يجب ان يكون حاله
 فاعل ذلك الفعل فتكون مترادفة او من التخمير المستقر في الحال الاولى
 فتكون منه اخلان والاصل اوله الكتاب مستغفرا باسم الله فاعلا الحمد
 له او اوله الكتاب باسم الله على معنى استغفري عاقل ليحيا باسم الله
 فاعلا الحمد له الى اخره وافول بعد ذلك او اشرع بعد ذلك في
 المقصود بالجملة المقدرة بعد الواو معكوفية على الاولى المحذوفة
 وهي اوله والغفران بضم المعجمة وتكون البعامة في كالمغفرة وهي
 فقيحة الذنب او العفو عنه **هو ابن عيسى** بن مرشد المعجمي الحنفي
عابد الرحمن له من ابنه عابد يملان لان تحت المعروفة اذا نفع عليها

المعنى

لرب

لرب بحسب العوازل واعرفت المعروفة به لا منه او بياناً وان قلت لا
 في عبد لاجل استقامة الوزن وهو غير مخرج للكلمة في معناها الا
 وتوجب ان يستعمله الناس كثيرا كذا قوله السيوطي واستعمله هو ايضا
 في ديباجته فكم التخييل وعبدية الاطروحة غلبت عليه الاسمية
على تشديد الياء **قد عول** اي اقل واعتقد **بعض** اعزاء القلبة لفتح
 الشرع لذي وهو اخ محمد ومعه الله لا جنته انما العلم وبلغ منها
 جوف ما يروى **ولح** المحبة السؤال اي واضرب ولا يوصل الى كترت
 همزة تحويفاً طلب رسالة **منقوشة** اي منقوشة منقوشة واليه
بمسند علم **الصرف** الف هواء العلوم العربية واهم اجنوس الادبية
 مما قلت لا شك ان المراد بالمتنوعة هي الالوان والتركيب المركبة
 من الحروف المتكسرة بها وبعلم الصرف هذا القواعد والمسايل وقد
 جعلت المعاني كضروب الالوان وهو منافي لما هو المشهور من قولهم
 ان الالوان كضروب المعاني لتكونها مستعملة منها قلت الالوان
 من حيث ان المعاني توخذ منها وتزيد بزيادة تها وتنفص بنقصانها
 فوالله تنصب فيها المعاني والمعاني من حيث ان الالوان تزيد بزيادة تها
 وتنقص بنقصانها فوالله تنصب فيها المعاني والمعاني من حيث ان الالوان
 تزيد بزيادة تها وتنقص بنقصانها فوالله تنصب فيها المعاني والمعاني
 من حيث ان الالوان تزيد بزيادة تها وتنقص بنقصانها فوالله تنصب فيها
 المعاني والمعاني من حيث ان الالوان تزيد بزيادة تها وتنقص بنقصانها
 فوالله تنصب فيها المعاني والمعاني من حيث ان الالوان تزيد بزيادة تها
 وتنقص بنقصانها فوالله تنصب فيها المعاني والمعاني من حيث ان الالوان
 تزيد بزيادة تها وتنقص بنقصانها فوالله تنصب فيها المعاني والمعاني
 من حيث ان الالوان تزيد بزيادة تها وتنقص بنقصانها فوالله تنصب فيها

بيان
راو

منها **ابواب** بالانصراف للضرورة تجمع ما جردته من العبد لامي العبود وهي لغة ما
حصلت من علم او مال او قوة او غيرها مصلحة مترتبة على فعل من حيث هو ثم
وتبينه وتلك المصلحة من حيث انها مطلوبة للفعل على تسمى مطلقا ومن حيث
انها على طريق الفعل تسمى غائية ومن حيث انها على طريق الفعل على الافعال
تسمى غرضا فعلى هذا لا يلزم فيها الترتيب فيكون رعي (بما جردته والغاية
من وجوب الزيادة قيل قد يقال ان الغرض بما جردته (بما جردته) انما هو
وقد يعسر بما جردته مترتبة على (شئ من حيث هو مطلقا بالافعال وعلى
هذا لا يجب فيه الترتيب اخص من (بما جردته) والغاية من فعلها وجملة قولي
منها خلا على نصب صفة لغوية والضمير في خلا على جردته التي مختصرا العربي
وتبينه الشرح على هذا الزيادة انما كما يستمر ان شاء الله تعالى واستعملت
لغة كسي به ضرب هذا البيت للضرورة **وايضا** **او** **بفتح** به وضع الابواب
والاصول والمسايل **على ما رتبنا** لا لاجل الخلاف والترتيب لغة جعل كل شئ
به مرتبة وفي اصطلاحهم جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم
الواحد ويكون لبعضها نسبة الى الاخر بالتقدم والاختلاف وبهذا (الغيب
صار اخص من التاليف والمراد هنا المعنى اللغوي وانما خالفته لان
ترتيب النسخ جعله **الطبع** السليم وهو الجملة التي خلق الله تعالى عليها **انما**
اي كل ولم يقبل المضي فيه وجب استعارة بالكناية شبهت الطبع لمظهره
في الامور الموقوفة على السبب القاطع الماض في الامر السالم من المانع للقطع
وكسوف ذكر المضمين به (سندت الى المضمين شيئا من لوازم المضمين به
وهو التسمية على سبيل الترتيب بل **بفتح** اية الترتيب **قد** **خالفته** وقد
بعض الانحاش واخرت بعض ما ذهبت على ذلك في (الدرية) الشرح كما ترى
في **الدرية** ان شاء الله تعالى **او** **افعال** من باب التحدث بالنعمة **كما ترى**
ناجرا الزمى على ما تقدم فيه وهذا الخلق الى قول الشاعر لا تم ترك الاول
الاخير **ولا** **افعال** في (الدرية) **بفتح** صرح (لاصل بل معترض له بالتقدم
والفضل **وعند ما** **لها** اي المنصوصة المذكورة **تصنيف** راي قد سبق
الى

بيان
باعتبار

الى ذكره مع نظم الشرح ايضا الشيخ العلامة نبي صغير احمد بن ابيود الشارح
الحلي في حقه حلب المحروسة في (الدرية) وخمسة عشر بيتا ذكر انه مرغ
من فكه في الثالث والعشرين ربيع الاول سنة سبع وسبعمائة
ذكره (الدرية) اخر منصوصة نظما ولم يستقر في فكه بيتا من منصوصة هذا
ومن وقف عليها انصر له جرد ما بين التكملي والتصنيف (لاصل فيميز
(الاشياء بعضها على بعض وضعت الشجرة اخرجت ورقها وتصنيف الكتاب
من هذا (النوع) ويكره ان يراد بتصنيف الكتاب جعله امنا واجمع ضعه وهو
المفول على كثير من متفقيين بالحقيقة وبعض (الاعراض) **سميتها** **التصنيف**
بتقديم الرأى على الصواب المحتملة وهو (لاصل ضم بعض (الاشياء) الى بعض
يقال وصفت الحجارة رصعا بل بقتل ضمت بعضها الى بعض **علم**
التصنيف وسيا ما تعريجه ومما سببه (الاسم المسمى) كما صرح به في
من جناس (العلم) اذ التحقيق بالاسماء الكتب والعلوم من قبيل العلم
الجنس لا تما وضعت لانواع حقيقة من (الاعراض) لتعدد افرادها بتعدد
المجال كالعلم بزيادة وجمع ولا من قبيل اسم الجنس وان لم يعتبره وعلمانية
التصنيف للجلال الدواني ان اسماء الكتب ونحوها تعدد العرف اعلاما
شخصية وتجعل تعدد المحل بمنزلة تعدد الامكنة انتهى ولا شك انهم
يجوزوا في العدة المذكور كما يدل عليه قوله وتجعل التي اخره وسبب
عدم المذكور انهم لا يمتنعون اصطلاحا فيهم على التحقيق كما هو شأن
اقول المحفول فيمكنه ان يتجاوز انما التوهمات بها انما توهموا ان
الواحد بالانواع واحد شخصي فيسوله علم شخصي ونزلوا تعدد محله بمنزلة
تعدد مكانه ولا ينافي القول به اسماء العلوم اعلام تزايد بعض المسائل
بحسب تلاحق الاجمار لان المسائل المتزايدة بمنزلة الاركان الزائدة
فكما لا يتغير المسمى بنفصانها لا يتغير ما زاد بها (الاشياء) (العلم)
فتلا (اسم) بالاسم ثم زاد بعض (جزأه من) (اسم) والجمعة لا يتغير المسمى
به ولا يخل بالعلمية فكذا هذا اوصل اسماء (النفوس) وفكها (الافعال)

فقط او المعلة فقط او النفوش والالباط او النفوش والمعلقة او الالباط
 والمعالي او مجموع الثلاثة احتمالات سبعة ثلاثة احادية وثلاثة ثنائية
 وواحدة ثلاثية **وانما السهل الرجى** تعالت ذاته وتعدت صغرته **ان** يتبع به
 كما ليهم **يسهل** عليهم **وخطا** من شوايب (الفص) وهو بالنصب معقول
 يجعل الثمانية فوق عليه **لوجه** راية ذاته **ان يجعل** وان ينفذ نامى دركات
 الشهور والى درجات السرور وان يطلع ملك العبد (الانصار والحدود) وان
 لا غنى له الى الاسعار ليطلعوا خلفه برأيه السديد ويصحبوا عليه
 بنظرهم الحميد بها انافه جعلته عرضة لاوى الاعراض ومضغة لذوى
 (لا غنى له) تنبيه اشتملت هذه الخطة على عدة انواع من جى (اليديع منها
 براعة الاستدلال وهى اقترح الكلام بما يدل على المقصود وهو هنا
 ذكر بعض التصريفات (البيت الاول منها المشعر يكون هذه المولوية علم
 التصريف وتسمى براعة المطلاع ايضا ومنها التوجيه وهو على اخره
 الحلى والمناخرون ان يوجه المظلم على كلاله الى اسماء مقلامة
 اصطلاحات اسماء علوم او فواعدها وغير ذلك مما يتشعب والبعثون
 توجيهها مطلقا بمعنى اللبس (كثرتى ما غير اشتركت حقيقى ويعاير
 التورية من وجهين احدهما ان التورية يال للعبث المشترك والتوجيه
 باللفظ المصطلح وثانيهما ان التورية قد تكون بلفظ واحد والتوجيه
 لا يكون الا باللفظ فضلا مته وهو (البيت الثانى والثالث والسادس
 منها المذكور فية الصبح والسلام والمفرون والمزج والمضاعف و
 المجرد والمطارع والامر والمناض وكلها من اوصاف (الافعال باعتبار
 حالاتها) ياتى بها ومنها (الجناس) (الانagram) المستوفى وهو
 (تجلى الركنين) انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها
 مع اختلافها (نوع) وذو الرزير عروض (البيت الرابع) منها وضرب
 وعروض (البيت الثامن) عشر منها وضرب ومنها (الجناس) (الاسم)
 وهو اتحاد الركنين فيما عدل حرفا واحدا غير مغارب الاخرى المخرج

وذا الرز

بيل
فكر

وذا الرزير عروض (البيت الخامس) وضرب وعروض (البيت العاشر) خطا
 وضرب ومنها جناس التصحيح وهو اختلاف الركنين بالحروف والنقد
 مع الاتحاد هما سورة الخلا وذو الرزير عروض (البيت الحادى عشر) خطا
 وضرب وفيه (الجناس) المظارع ايضا وهو ابدال حرف من احد ركنيه
 بحرف اخر من مخرج المبدل منه او مما يقارب به (الركن الثانى) وذو الرز
 بير الحاء والحاء ايضا لانها من مخرج واحد وهو الحلى فمخرجها ايضا
 بالنقد بينهما (الجناس) المصحب ومن حيث اتحادهما المخرج بينهما (الجناس)
 المظارع وبه (البيت السادس) عشر (الجناس) المظارع ايضا بين عروضه
 وضربه ومنها جناس (الاشتغال) وهو ان يعاير الركنين (الاشتغال)
 الصغير وهو عروض (البيت الثالث عشر) منها وضرب ومنها جناس
 (القلب) وهو تصاويع حروف الركنين بالعدد والوزن وفيها (الجناس) (الترتيب)
 وذا الرز (البيت الثامن) عشر منها بير (التصديق) وتصريف وفقد
 اشتملت المصنوعة نفسها على انواع بدعية ايضا فبها على (الان)
 ثناء (لقد تعال اعقد شرح كل بيت وجد فيه ذل (الرو) وفقدان (ان) تشريع
 في المقصود دعوى الملة المحمود وهذه **مقدمة** مشتملة على تعريف
 (التصريف) بضميم العلم والعجاوه من اخوثة من التوفيق وبه
 (انها) (بفتح) بصيغة اسم المفعول وهو الاشهر لان الانسان يفتد منها
 احاد المقصود ومنه مقدمة الرجل (الكسر بصيغة رسم) (يعاغل بمعنى
 انها تفتح) (الانسان) المقصود (او تفتح) (الحاد) المقصود بناء على انها
 من فقه (المتحدث) (ومن فقه) (اللازم) بمعنى تقدم (شارة) (الانسان) (المتحدث)
 (التقدم) بنفسها ومنها مقدمة الجيش جماعة تقدموا عليه (اي
 الطابقة من الكلال) المقدمة (او المتقدمة) على المقصود بالذات
 لتوفيقه على بعض معانيها (او انشراح بها فيه) (الحاد) (والواجب)
 على كل حال في علم ان يتصور ذل (العلم) محله (او رسمه) (اللازم)
 من لوازمه (يمكن) (تتوجب) (ايه) (ويكون) على بصيرة كل من

١٢
 ١٣

اطلع المقصود بتعريف التعريف لئلا يربك مما ينبغي له ان يشار الى معنى موضوع
 ذاك العلم وهو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية لتمييزه عن العلوم المطلوبة
 عند علمه اسما والعلوم من غير اعتبار لان تمايز العلوم بحسب تمايز
 موضوعاتها وان يجرى خلافه بل يصدق بها جاذبة من جوارده معتد
 بها بالنظر الى مشتقة تفصيل ذلك العلم ليزداد تصحيحه في تفصيله اذ
 لو لم يجرى خلافه والغرض منه لعل ان يشروعه فيه وطلبه لم يعد عينا
 ولا بد ان تكون تلك الجاذبة معتد بها بالنظر الى المشتقة في تفصيل
 ذلك العلم والالزام بترجيحه فيه ولا بد ان تكون تلك الجاذبة هي
 الجاذبة التي تشرى على ذلك العلم والالزام ان لا يعتد به بعد الشروع
 فيه فيصير سجيبة في تفصيله عينا فيكون جاذبا علم ان له جاذبة معتد
 بها بترجيحه عليه كملت رغبته في تفصيله وقوى اعتقاده بعد الشروع
 فيه وان يجرى اعتقاده لجواز توفيقه على علم اخر كمن عرف علم النجوم
 على اللغة والنجوم المحاذية والبيان وغير ذلك من العلوم يجرى اعتقاده
 لم يحصل له مطلوبه عما ينبغي له وان يجرى وارضه بان يشرف العلوم
 بشرف واصبعها اذ انقرر هذا ابرسم هذا العلم سبيلنا بيلانه في الشك
 واما موضوعه فهو الكلمات العربية من حيث اللمحة والاعتكاف ونحوهما
 واما غايته فهي معرفة ذلك في الكلمات المذكورة واما وارضه فهو
 معارضة من قبل المتكلمين في الكلام في معنى الميراث والى وسكون
 السبب المهمة ومع الاقوال والقرائن على وزر الجرافيل له ذلك لانه كان
 يبيع الثياب بالهرومية فنسب اليها وقد جعل بعضهم فيه لما حدث
 علم التصريف هذه الايات

- ١٠٠ قد كان اخذتم للنحو جينة حتى تعلموا كلام النسخ والروى
- ١٠١ لما سمعتم كلاما لست اعرفه كلانه زجل الغريبان واليسوع
- ١٠٢ تركت فوههم والله يعصم من التفحم في تلك الجراشيم
- ١٠٣ باجله معارذ المذخور بقوله

اقبهم

عاجتها

١٠٤ على اجتها المراد اعنى اذا ثبت ولم تقسم اياها دها

١٠٥ سميت من يعر بها جلا ١٠٦ بصد رهاى بعد ايرادها

١٠٧ سئل منها كل مستصعب طود على افران الطوادها

قال الجلال السبيل في بقيقة الوعالة في ترجمة معارذ المذخور بعد سبيل
 ابياته هذه ما نصه ومن هنا المحدث ان اول من وضع التصريف معارذها
 وقد وقع في شرح القواعد تشبيها الكافي في اول من وضع معارذ
 بين جبل وهو خطأ بلا شك وقد سألته عنه فلم يجبه بشي انشروا
 كان للتصريف الخلافان لغويا وعرضا تبعت عليهما باديا بالاول لانه
 راسل وقلت بعرف اهل اللغة وهو من حيث هو اعم من لغة العرب وغيرها
 لانه يجبر به كل قوم عرا غرضهم ولم اعين اللغة بالموضوع كما فعله
 المتبعين لانهم لم يخل بالتصريف اذ يصير بسببه غير جامع لعدم صدقها على
 كلمات اخرى غير موضوعها على احد القولي وهي من اللغة انما
 نعم يرد على تصريفه انه غير مانع لانه قد بالمنقولات الشرعية والهرمية
 العامة والخاصة ويكره ان يجاب عنها بانها باعتبار المعاني المنقولة
 اليها موضوعات لكافة اللغة بوضع ثل بل انواع وهي مجازات اللغة
 المشتملة عليها وعلى الخلاف فيلزم ان المراد بها لغة العرب قال
 في كتاب اللسان الذي هو منى ما خفته من لغم بالفسر بلغمي لغ اذا
 بالانحلال واصلها لغم ان كان يادها اصلية او لغوان كما تنعقلية على
 واو كرض وكلا الامر سر جازوا بها عوض من اللاح المحذوفة وقد
 يذكر راسل بقروناتها ونية العوضية تكون بعد الحذف وجمعها
 لغا كقمة وبراو جمع ايضا على لغات فيجب كسر تاءها حال انقص وحتى
 الكسرة سمعت لغاتهم بالفتح تشبيها لها بالانحلال لا طية التي
 يوقف عليها اها وتجمع ايضا على لغون كماء القاموس ووزنها جمع
 لان المحذوف لا مهابا والخلاف في اوضح اللغة مشهورا محله من كتب
 الاصول والاحمد هب الشيخ ابا الحسن لا يشعر انه الله تعالى وعليها

كثرة

بالنوع على الظاهر واستندل بقوله تعالى او علم اذ هو الاسم كله اياها لا بالجزء
الشملة لا جعل الحروف لان كلاً منها اسم في اللغة اياها علمته على مسمى
والنقص في حرف طاء وفيل وضعتا البشر واحد او جماعة ثم جعل التثنية
بالنكرار كما في العلمون اللغات بتثنية الالف واللام مع فريضة لا
تثنية وغيرها وفيل غير الالف والمختار عند المحققين هو الاول ان كان
النزاع في الظهور للظهور دليله والوقوف ان كل ما انقطع لاحتمال
التعليم العلم الوضع فهو علمنا صفة لبوس لغيره تعليمه ما سبق و
ضعه في علمه اخره كما في خلاف الظاهر **التصريف** اياها في الالف ايا
معناه واصله تصريف ضرورة وجوب اشتغال المصدر على جميع حروف
يعمله ابد لتثنية الثانية في جنس حركة ما قبلها ووزنه تفصيل
بنية التثنية (بوقية والياء) التثنية المبدلة في (الجملة) التثنية مشتق
من التصريف للمبالغة وصعب المبالغة في المثال والتثنية في ايرادها المنة
المتخفية هي فيها وتكون هاء العلم فيه تصرفات كثيرة اختارنا العلم
يدل على المبالغة والتثنية وفلنا تصريف ولم نقل صرف وهو التركيب
مبتدأ خبره فوي **تخميم** نقول صرفت الشيء ايا تخميرته تخميم اعليها او
تخيم او منه قوله تعالى وتصريف الرياح ايا تخميرها من حال الى حال
وهي جهة التي جهة وسواء كان هذا التخميم في الاعيان او في المعاني
والجور المتفرد لغو متعلق بما به من نسبة الخبر الى المبتدأ ايا هو
متحد به فيها ويح ان يكون مستقرا حال في المبتدأ وهو التصريف
ان قلنا يلزم في ذلك حذو واحد هما في الحال في المبتدأ وهم
يختلفون القول منعه بانه على ان العلم به الحال هو العلم به طبعها
والابتداء لا يصلح للعمل به الحال ثانياً تقديم الحال على عملها المعنوي
وهو ممنوع ايضا قلت عليه البيت وارد على قوله طيبة موضعاً
طال بطاح الحال عند سيبويه النكران وهو عند مرفوع بالابتداء
والفصل في الحال الاستغناء عن الفعل في التصريف فانه مع المحدث وان

معا

معا وكصره مقتضى ما وقع لسببونه فتارة لا يلتزم جهة قولهم
العلم به الحال هو العلم به طبعها **والتصريف** اياها في حرف (بوقية) اياها في حرف (بوقية)
بدليل المقام في كل ما يزار العلم وبازاء معلومه وبازاء العمل اياها في نحو
يل وله بكل معنى حد وسببته ييا في حرف بضم الميم وسكون الراء توافق
طريقة مخصوصة على استعمال الالف في مخصوصة وقد يلقى على الالف
المقتد اوله يير اصل صناعة يسمى حرفاً فيما ينتمى واصطلاحاً من حيث انتم
اصطلاحاً عليها محال كونه **مصدر** فعل بظرفية مصدر الرى فعل
اضرفية لا مية واطرفية فعل الرى **لصرف** يتشديد الراء المكسورة
بصيغة الامر المضارع اضرفية ببيان في وطأة الشارة الراء حذ
الطلاقلنة التثنية المتفرد بياضها فربما وهو التصريف العمل هو
تحويل اصل ايا نقله من قول المتحد في الاطرافية فيه في اظرفية
المصدر الرى مع قوله لا من قول انقل صرايا انتقل له لعدو حجة جملة على
التصريف قال (لا فزوي) شرح عبارة (اصل التصريف) (اصطلاح
العلم) بالتحويل اذ لو لم يقد العلم لزم ان يكون الخ لا يحول تصريفها
لا مجرد التحويل لان المحول الخ لا يطلع على جهات التحويل وكيفية
ليس بتصريف (تتصلى) وفيه انه لا حاجة الى التثنية (التعريف) اما
هو للتصريف (الحال) لا العلم ونوسلم فهو تصريف للتصريف لا للتصريف
يعنى حتى يرد ما قاله قبله وعبرت بالتحويل فيقال في المغرب التحويل نقل
التخمين لما في التحويل من معنى (تفعل قال في المغرب) التحويل نقل
النش من موضع الى اخر ولا ينبغي انك تنقل حروف الضرب مثلاً الى
ضرب ويضرب وغيرهما فيكون اولى من التخمين لا يقال لا يخلو اما ان
تريد بنقل حروف الضرب الى ضرب بعينها اليه او بنا صيغة اخرى
عند ارادة (الاخبار عن الضرب) الحاصل في الزمان الماضي الطراد من المجرى
المذكور الخبر مشتملة على تلك الحروف مع زيادة معنى يكون الضرب
وضرب فمثلاً في جوهر الحروف بلان (الاول) وهو جواسد

لكن الحروف (الاعراض) والانتقال (الانتقال) عليها مفرقة في موضعها
وان كان الانتقالي فيكون مفرقا من غير ان يكون انتقالي فيكون مفرقا
اولوية التحويل من التخيير لانه مبني على تحقق النقل ولا نقل هنا
بل يمكن ان يدعى هذا (اعتبار اولوية التخيير) لانه غير موافق
لحرف الوافع ولد لا لانه على ان التخيير انت (تصريح بعبارة تلك التي
الحوارض والصعوبات التي هي احوال لا يثبت لما تقرر من ان التخيير
يستعمل في الصعوبات لانه انقول ما قررناه مبني على متعارف اهل اللغة
الصفة من غير نظر الى حقيقة الحال بل انهم يستعملون النقل و
الانتقال في مثال مراداه الموضح (انهم يقولون نقلت العا
الى موضع الجبر ونقلت حركة الجبر الى العا وبالعكس والحركة ايضا
من جملة الاعراض) وذلك لان التحويل على الحقيقة لانه اقرب الى الصعوبات
ولا يجوز ان يعبر التحويل لغة في التحويل لانه اخص من التحويل
لان التحويل احد ان صيغة تعرض للشيء بسبب نقله من مكان الى
مكان اخر والتحويل ايضا هو التخيير احد ان صيغة لم نقل من مكان الى
بسبب نقله او غيره فيكون علما والعلامة لا يعبر بالحرف لان التخيير
يوجب المسار وان لم يعبء (لا يميز) غير مراداه اذا اعتبر العرف
بينهما حسب المصنوع واما اذا اعتبر العرف بالنظر الى ما يستعمل للعب
كما وقع في بعض شروح الاصل من انه التحويل يستعمل في الدوائ
يقال محمول فلان من مكان الى مكان والتخيير في الصعوبات يقال غيرت
هذا اللون في الظاهر ان النسبة بينهما مبالغة كما ان يبر الذات و
الصعوبات كذلك لانها ليست كذلك في علمه وبقا من كل منهما غير الخواص
يمنع مدقها على شيء واحد كالانسان والعرف لا يقال مقتضى ما ذكر
ان التخيير بالتحويل واجب لا او لا ان التحويل مسلو للتصريح به
معنى النقل والتخيير اعلم منه والتعريف لا اعلم ممنوع لانه انقول
الممنوع التعريف لا بما فيه الاعمال اذ اعيد بما يصير مسلو بما كما هنا

فتأمل

فتأمل واصل لغة ما يفتنى عليه شيء ويقال في الاصطلاح للراجح
يقال الاصل (الحقيقة) والراجح (الحقيقة) ويقال للفرقة الكلية
ولم يستحب ايضا يقال تعارض الاصل والنظر هو يقال للدليل
ايضا ومنه اصول التعريف وكلها تناسب المعنى اللغوي السابق
فلان المرجوح كالمجاز مثاله نوع ايضا على الراجح كالحقيقة وكذا
العرف والظن والمدلول بالنسبة الى اللغة والاعتقاد والمستحب و
الدليل ولم اعيد كاصل بل واحد لانه حشو مصدر اذ يجوز به مجموع
تخيير لا يلزم الاصل الى ما ذكره الحال ان كلا منهما داخل فيه وكان ملح
تخيير به ترجيح المذهب البصري (لا يبينه لان المصدر مجرد و
اعرف اطلاقا فاعلمه هو ان تفكيره اولى من تعريفه المشتق بوجهه وكون
نه معروفا عند المخالفة على ان لا تخرج بعد رزاجد لا حاجة اليه وعبرت
تبعاله بل الاصل ولم اقل المصدر راو العجل ليشتمل تحويل الاسم الى
المتننى والمجموع والمصدر والمنسوب وخوذا الرز ويجوز على المذ
هبي البصري والكوبي ان البصريين يجعلون الاصل هو المصدر
وهو المعتمد والكوبي يجعلونه الفعل الماضي وادلة كل العرفيين
مذكورة في محله او لما كان يلزم من التحويل محمول ومحول اليه
وكذا التخيير المحمول اولى لما سبقت اسفطت ذكره للدلالة على
ذات ذلك وذكرت المحمول والمحول اليه ليتعلق الغرض بخصوصها
وقلت تحويل اصل **مثال** وهو كسر وحقه على تحويله والاعراض
الى وهذا مني زيادة على الاصل اذ وقع به ما عترض به عما تعريفه حيث
قلنا ان امثله من انه غير جامع لجمع صدق على تحويله من المصدر
الى الفعل فقط لانه تحويل الى مثال واحد لا الى امثله على انه يمكن
وجهه بان المراد بالامثلة في عبارة الجنس واسم الجنس المعدود و
صلو في محتمل اعمدها الجنسية والاخر العدد فقد تفقد به
الاشارة التي الاول فقط كما هنا وقد يفقد به الثاني فقط كما

فوله تعالى لا تتخذوا الرثيعة ولذا اتبع بقوله رثيعة تنبيه على ان هذا
 المقصد كما اشار اليه في الكشف لا يقال يرد على قوله تحويل اصل لثقل
 ان التحويل علة في تحقق المقتل فلا يحج جعله علة له لاستلزامه
 تخلفه قبله لاننا منع الاستلزام المذكور لجواز تفارن الغلبة والمغيبا
 كما علة والمعلول فيتمثل **او** كانه ذاك التحويل وافتعال **المقتلة** جمع
 فلة المقتل اي امنية وصيغ وهي الكلم باعتبار هيئات تعرض لها في
 الحركات والسكنات وتقع على كسرة على بعض واخر عنه و
 الزيادة العارضة فقط والنقص العارض فقط والضم في ذلك
 وجنب مفتي وجمع غير **او** ايراد فقه يرافقه خبير في الحقيقة
 جردا واولها للتوزيع لا للشك في بقاء التحويل في الانية
 المذكورة وهي المانع والمضارع والامر والنهي واسم الباعل واسم
 المفعول واسم الزمان واسم المكان واسم الالة وسما في بيان كل
 يارب على هذا الترتيب وان قلت التحويل الذي اقبله مشتمل على التحويل
 الذي يقال ضرورة اشتغال الجمع على اقراره بصحة اهل به الاول جمعا
 اربا بوجه ذكرك قلت الباعية في ذلك توضع الوحدة وسعد
 صدق التحويل على التحويل الذي لا مثله فيتمثل وقول **فقال** بوجه
 لا مثله والمراد وقعت مخالفة باختلاف هيئاتها التي هي جزء
 مدلولها اذا الحاصل للجزء وحاصل الكل في الجملة وذلك التحويل المصدر
 التي التسمية لا مثله السابعة ذكرها اجماعا فمختلفة في التبعات
 كما منصرف في ذلك وانما قلنا انه حول اصل ان واحد الذي لا مثله المذ
 كورة **اي** التسمية اشتقاقا منه ولم يجعل كل منها صيغة موضوعية
 مستقلة براسها لان هذا اذ خل في المناسبات واقرب الى التبعات
 هذا التحويل الذي يقال **او** الذي لا مثله **لكن** يحل الا بولا ولا
 وقول **بذل** كسرة لغو متعقل يحل ولا الاشارة الى التحويل المذ
 كور وانما اثبت بالكتاب الذي لا يبعد لان اللفظ يبعد بغير

التلخيص

١٥ (التلخيص) هو ما على يحل هو قول **محمدا** وهو الاصل مصدر يسمى التلخيص
 لكنه نقل الى معنى المفعول وهو ما يرد في التلخيص من اللفظ وهذا اذا
 التفسير جارحاما عرف به المتكلمين من ان الصورة التي هي في التلخيص
 اللفظ بآثارها من حيث ان المتكلم غير متكلم به واما من حيث ان السامع
 فهم ما منه فيسمى بمفعول عامان من جهة جذري الاصوليين من ان
 اللفظ موضوع للمعنى الخارج عن الحاصل في اللفظ وانما اذ عرف نقله
 الذي هو المراد من اللفظ ولم يجعل اكله عليه من الاطلاق المصدر على
 المفعول لان الاول هو المختار الذي هو الذي عند الاطلاق والاختيار
 علامة الحقيقة وما قيل ما ان علة هذا التلخيص على المذ هو التلخيص
 تحت عنوان الفعل الذي هو الاصل عند فهمه على الحدوث والزمان
 بتحويله الى المصدر مطلقا نصري ولا يصدق عليه انه تحويل اصل
 الذي يقال يحل به معنى لان الحاصل بالمصدر هو الحدوث وهو حاصل
 بالفعل ضمنا فيكون ذلك التحويل تحصيل الحاصل مردودا لانه قد يرد بتحويل
 الفعل الذي الحاصل ببيان نوعه او علة ذلك في التحويل لا يحل **اي** التحويل
 المذ كور وكون الفعل المحول يدل على معنى لا يدل عليه المحول
 اليه لا يشارك حصول معنى اخر لا يدل عليه الفعل ولا فاعله باسمه
 حصول ذلك التحويل الذي دل عليه المحول والاجماع اذ التحويل
 وما قيل في رد هذا البحث من ان معنى المصدر هو الحدوث وحده ولا
 يحل الا به مردود ايضا لان قيد الوحدة غير مذكورة التحويل
 ولفظ التحويل ان لم يرد مع لم ينفذ **او** يحل بذلك التحويل **مجان**
 جمع معنى وهذا ابا الفخر الذي التلخيص هو تحويل اصل الذي لا مثله والاول
 باللفظ الذي الاول وهو تحويله الذي يقال في قوله ونشر مرتبة والمراد
 حصولها في اللفظ اما حصولها في الخارج او في ذهني المتكلم
 بغير متوقف على الاثنية ووصف المعنى بقول **جمله** بالجمع وتشديد
 الهمزة كثيرة لاكتشاف لا للتفصيل ولم يفيد المعنى المقصود

بيان
تفسير

كما جعله لاصل لانه مشغول بما فيه لا انما كيد ضرورية ان المعنى
كما مر في غير ما يراد من اللفظ لا يقتضيه به ولم افر حصول المعنى
على التحويل المحذور كما جعله هو ايضا لان المحصر ممنوع اذ انصار بيته
المعجزة بضارب مثلا تحصل بخير كمن قد يصدر منه ضرب وكذا كل
فعل لا يحصل به معنى يمكن ان يحصل في اللفظ المعنى بمشال اخر من هذا
وما لم يحصل به سند دعوى محصر بان المراد لا تحصل المعنى الا
بالامثلة من حيث انكافة لعلها بالوضع والاصول الظاهرية
بخير لفظ ضارب مما ذكره لانه هذا اللفظ عليه عقلية لا وضعية اذ
هو مركب ببعيد وقد اشتمل هذه التفسير على العلة الرابع الثانية
لا مثله التي هي من جملة المركبات لا اختيارية القرب لكل منها
ذاتها العقلية الصورية وهي ما معه في اللفظ المركب لا يعمل هي
التحويل والاعلية وهي الموثرة في ذاتها حقيقة او علة هي
المحول المدلول عليه التزاما والمادة فيه وهي ما معه في اللفظ المركب بالقوة
هي لاصل وانما هي التي ابرعت على الجادة في اللفظ هي حصول معنى
او معلول وهذا لا اختيارية علة له هذا معلول له خارجا واشتمل
التعريف على علة متعلق المحرر كما انما قيل وانما اشتمل
على علة المحرر والمحرر هنا في هو التعريف حقيقة الخارجية
بسيطة والعقلية مركبة عفا جزاء المادة اجزاء التعريف المحذور
كقوى التحويل والاصل والاشتمال والمحل في صورته الهيكلية الحاطة
في اجتماعها العقل وباعله المنصور وغايتها تميز تلك الماهية
عن غيرها عند واشتمل التعريف على العلة او شر منها ما
بان تقع هي او شيء منها متعلق الاجزاء المحمولة على المحرر كما
هنا وانما بان تنزع منها اجزاء تحمل عليه كما يقال في السريبر ما
يجلس عليه وهذا في الاشياء هو التعريف بان العلة واشتمل التعريف
على العلة لان التعريف به انما هذا المحول المدلول عليه التزاما

المراد به

المراد به كل من يصلح لذكره لما يقال به العرب صرفا الكلمة وهذا باعتبار
الكتاب وان كان في التحقيق هو الواقع لانه الف حول لاصل الواحد الذي
لا مثله واشتمل هذه التعريف ايضا على التبيين على ان هذه التعريف
محتاج اليه وذا لانه ان ضرب مثلا اصل فيضرب به الذي ضرب ويضرب فيضربها
لتفصيل المعنى المقصود في الضرب الحركات في الزمن الماضي والحال وغيرهما
متوقف على الامثلة المتوقعة على التعريف والاحتياج الى المتوقف
يلزم منه الاحتياج الى المتوقف عليه واشتمل على الاطلاق (تشرنا
للتعريف في العرب وهو اطلاقه على العلم بقوله ان تشاريها الكتاب
العلم ان ترد تعريف التعريف بمعنى علم التعريف **فصل في** رسمه اذ
تعريفه وهو علم في قواعد كلية تصبغ على الجزئيات تعرف امكان
مما منها كقولنا احدثت كذا اجتمعت النوا والياء وسبغت احداهما
بالسكون وجب قلب النوا والياء واد غلامها بالياء وهذا في القاعدة عن
وقت من تتبع الجزئيات واحدة بعد واحدة وتوضيح اذ انما تخرج علم
جزئيا ان كذا مثلا اصله طوي وان سجد اصله سيود وهذا كما يحصل له
له من تتبع في اللفظ علم كلي بوجود قلب النوا والياء عند اجتماعها بالياء
والسكون منها اسما من وذا جنس يشتمل كل علم وخرج بوصف العلم
بقوله انما يسبب ادراكه **بجزء** اي يدركه **حال البنية** سوى التحويل
الصرف والمراد به حال البنية ما يعرض للظن حسب كل عرض تكون الكلمة
وعلا ما ضاها او اسم باعل معلا بالالف او الغلب الي غير ذلك مما قيل في
في الموارد الجزئية وذا في غير ما لم يمتد لان ما علة تميز بين جملة
المحررة في الجزئيات وانما قلنا حال البنية ولم اقل تعريف به البنية
لانه يخرج عنه حينئذ بعض احكام (لا غناء فواتر ضرب بعدد وبعض
احكام التقاء السالكين فواتر ضرب الرجل واحكام الوقوف لانها ليست
راجعة الى البنية لا يقال هذا الفيد فحل بالتميز بعبارة يخرج معرفة
البنية نفسها لانه لا يلزم من استناد المحرر الى المضاف اليه هو

17

ليعمل حال استقلاله الذي هو العمل البنية فيلزم ان لا يكون
 معرفة البنية نفسها التصريف لاننا نقول ان اردت بالبنية مادة
 الكلمة وجوهرها فلا يربى خروجها اذ هي في مباحث علم اللغة وليست
 في مباحث علم التصريف وان اردت ما يطرأ على الكلمات في الهيئات والاحوال
 وهي نفس حال البنية قبل ال والمعاد بالبنية هو العمل باعتبار حروفه
 وحركاته وسكانته الموضوع له باعتبار كونه في مادة الكلمة وعملها ما
 يلحقها في العوارض باعتبار كل عرض على التفصيل ككون الكلمة فعلا
 ماضيا او اسما فاعل معلا بالقلب او بالنقل النائم في الوجود كما هي
 خرج بتفسير الحال المذكور في قول **ابن جني** **اعلم** علم النحو
 وفي طراز الحد جازما ما نعاود في تعريف التصريف العلم في زيادة ولما
 برغنا في تعريف التصريف لغة وعرضا بتسميته العلم والحق ان ان نخرج
 في مادة ذلك وهو العمل الماضي وما يشاكله واما ما نختص في احوال المصدر
 في اخر الكتاب فاستطرد في هذا **بطل** عقدته في بيان ذلك وابطل
 في الاصل مصدر يقال فصلت بين الشيئين اذ افرقت بينهما وهو هنا
 بمعنى البطل ليعمله الكلام اللاحق على السابق اي تجزئ بينهما وكن
 ينفع ان يوصل بيني والا فاصنعيني اجروه مجرى الباب فوصلوه في
 وهو معرب خبر مبتدأ محذوف لما قد نال وقيل ان ذكر بعده ما يتعلق به
 معرب والافضل في غير اسانها هذا العمل وجبه نظرا لان مقتضى
 انما هنا ليس (اعلم) التركيب عام ما له وهو مجموع لان التركيب وان
 يفقد مع ما يليه وهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شارب ذابح فلا
 ضرورة الى العدول عن الاصل وهو الاعراب مع امكانه ولعل التثنية وما
 تشبهه كلف العمل في الحكم المذكور فاجعل **اليعمل** بكسر الهمزة اسم
 للكلمة المختصة في باب تسمية الال باسم مدلوله التضمني اعني
 المصدر وحال فعل الاعمال واما بالبنية فهو مصدر وعمل يعمل وعلم
 الباب الثاني وهذا انما هو الاصل في اللغة وهو مصدر ان

بيان
 وجهه

يعمل يعمل وعمل يعمل بكسر وفتح وكسبه وانما بدلت باليعمل
 لانه اول المشتقات من المصدر وعند البصريين والاصل المشتق منه
 عند الكوفيين ولم يتعرض لتصرف الاسماء تبعا للاصل لا يكون التصريف
 مختصا بالعمل دون الاسماء لانه يوجد فيها كما علمت ذلك فيكون
 التصريف في الاعمال اكثر منه في الاسماء فلهذا انكرت تبعا له في تعريف
 الاسماء فغيرها بالتوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنطق
 والتسمية وتصريف الاعمال بالماضي والمضارع والامر والنهي
 تعريفه **هو كلمة** بقية الثواب او كسرهما مع استكان اللام فيهما وانما
 عدلت عن اللغة (يعصى) فيها وهي فتح الثواب وتسر اللام لاجل
 الوزن وهي قول مفرد والاقول هو اللفظ الموضوع لمعنى فلهذا
 كان وجه الكلمة بفوق **لث** **عام** **معنى** ليس في انيات التعريف
 ضرورة انه اخذ في تعريفها القول المأخوذ في تعريفه (الوضع كما
 عرفت من كازع الوضع الدلالة وانما اقيمت به لاجل وجه متعلقة
 وهو فوق **عند** اية اللفظ المعنى **في نفسها** **محط** اية في نفس الكلمة
 والمراد بكون المعنى في نفسها لا انها عليه بنفسها من غير حاجة
 الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمعنى وهاذا افضل
 خرج به الحرف وخرج (اسم يوصف المعنى) **بمقتضى** ويجوز نصبه على
 الحالية لتخصيص الفكرة بالوصف بالجملة اي حال كونه مقتضا ليا
اللفظ المعنى باللفظ المعنى الذي هو احد الارضين الثلاثة الماخوذ
 والحال والمستقبل واشتد اللفظ باللام العهدية لانه هو
 المعهود عند النحويين مثل هذا المفعول وخرج بقيد التخصيص المتيقن
 من اللام (لا صياح) وهو الشرب في اول الفهارس والاعتبار وهو
 الشرب في اخره لانها وان افترقا بزمان معين لكنهما لا يحدان على
 المعنى في الارضين الثلاثة لان معناه ايجل لا يقع ماضيا وحالا
 ومستقبلا وخرج بتقييده (لا فتران) بقولنا **الوضع** **لث** لانه

على الزمان على ضمة كاسمى الفعل والمفعول عند العمل لهما لانها وان
افتقرنا اذ ذاك الى الالحال او الاستقبال معينا على ذلك في قبل الوضع
بل هو اثر كمال عند الاستعمال وكذا يخرج نحو الفعل والضرب جازان وان
وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر كذا في الزمان
المعيني لا يدل عليه المصدر ونحوه ودخل ما جرد من الفعل عن الزمان بحسب
الاستعمال كحسب وفعل التعجب لوضعه في اصل للدلالة على الزمان وذكر
حرف الفعل من زيادة في هذه الفعل التي تغدو حرفة من حيث هو
هو ينقسم الى ثلاثة اقسام ماضى ومضارع وامر وسيل في بيان كل في قتل
ثم **الحرف** من حيث هو هو باعتبار حروفه في اصول **له قسمان** ثلاثا وثلاثون
لا غير وهذا المصدر استغناء لانهم استغفروا جزئيات الفعل اي ما جرد
بوجودها لا يخلو اما ان تكون حروفها اصلية ثلاثة او اربعة وانما
خصت الماضى بهذا التقسيم دون مطلق الفعل كما فعله (اصل) لان الجرد
لا يمكن في المضارع وتمثيل الرباعي بوعمل وجملة فولي ماضيه له قسمان
خبر الفعل الواقع بمتة اية صدر البيت الاول وجملة التعريف معتدلة
بين المبتدأ والخبر اذا تقرر هذا **الاول** بالصرح اسم معنى سابق و
اصله قول بواويى بقلبت او لا اله الا هو وزيدت جميعا واخرى وق
ادعيت الاولى في الثمانية في اراول وقيل اصله اوائل كما جعل **او ال**
قلبت التمرة واواو ادعيت جيبه الاولى وهو وان كان عاصفة الفعل
لكنه يسمى بصيغة بل اسم اي سابع في صيغة القسيمي **هو الثلاثة** بضم
المثلاثة الاولى نسبة الى ثلاثة على خلاف الفيل في اذ فيل اسم ثلاثة
بالفتح لكنه من التخيير في التسمية هذا كما في شروح الشافية لكن
المعصوم في كلام الرضي في بحث العدل في شرح الكافية انه منسوب
الى ثلاث بالضم المجدول على ثلاثة ثلاثة **والثلاثة** هو **كل** مركبا
من **الحرف** **ثلاثة** اصول **كيفية** والالف الاطلاق **وقسمه** **الثلاثي**
الرباعي بضم الراء كغير نسبة الى اربعة على خلاف القياس ايضا اذ

فيل اسم

فيل اسم اربعة وعيم ما مر في الرض **وهو** مركبا من احرف **اربعة** اصول
كحرجا (الف الاطلاق) ايضا وسوغ دخول الكاف ارادة اللفظ فهو
اسم او اقامة المفعول مقام القول المحذوف اعني ان اصول حروف الفعل
منصرفة بحرف في القسمي الذي بينهما ان يوصل حفيف فلا تكون
اصوله اقل من ثلاثة ولا اكثر من اربعة بشهادة التبع والاستغناء و
حكمة في الزمان وكيفية الاعتدال لئلا يوقى الحارس الى الثقل و
الثقل الى الضعف عما يتصرف اليه من التخيير ان لا يقال اصل على
وفه على وفي وقد دخلها التخيير بخلاف الاخر للبناء وهما عا حربي
لانما نفعول سهل في الزمان وضعهما في الاصل على ثلاثة احرف تنبيه
(اصل) في كل كلمة اذ تكون على ثلاثة احرف حروف يمتد ايه وحرف يوقف
عليه وحرف يكون واسكة بينهما اذ يجب ان يكون المبتدأ به مقم كاو المو
فوق عليه ساكنا اذ لا يتدله بالسلك فتحة وترايب الحروف والحركات
عند الوقوف على المتحرك مستغفل بلما تنافي بين الصفة كرهوا مقارنتها
بمقولات بينهما لا يقال الحرف المتوسط لا يخلو اما ان يكون متحركا او ساكنا
وايما كان يلزم التناهي مع احد هما لانما نفعول لما جاز الحركة والسكون
على المتوسط من حيث هو متوسط في تحقق التناهي بخلاف المبتدأ به و
الموقوف عليه بلما يميز المبتدأ به لا الحركة وفي الموقوف عليه (السكون
بلزوم التناهي موجود في انهم يجوزوا اصول الاسم ان تكون اربعة
وخمسة للتوسيع ولم يجوزوا ان تكون ستة لئلا يتوهم انه كالمثل اذ (اصل
كما علمت ان تكون الكلمة على ثلاثة احرف ويبلغ بالزيادة الى ستة
وسبعة فقله واعلم ان للفعل تقسيما اخر باعتبار تجرده وزيادته
اشترط اليه بقول **كل نوع منها** اي في الثلاثة والرباعي **فصل** لانه
لا يخلو اما ان يكون بلقيما على حروفه (الصلية او لا) **الاول** هو **بحر**
عن الزيادة في اصول حروفه كما تقع من نحو نبتة ودرج وهو اصل
سمى في الزمان للتجروء في الزيادة في **المزبد** على اصول حروفه حروفا

لانه عند التحليل ما ليس اخره حرف علته وغيره ما اخره حرف علته و
 تكسر مئة الخلاله في ثوزيد بلانه سالم عند النحويين وهو الصريح
 وهذا الحرف من الصحيح لان الصحيح هو الذي ليس به اصوله حرف علته وان
 كان فيه همزة او تضعيف بكل عالم صحيح من غير عكس في النسبة بينهما
 العموم والخصوص المطلق هذا على المشهور ومنهم من لم يعرف بينهما
 بل ارادوا الصحيح ما اردناه بالسالم في النسبة بينهما التساوي والحرف
 معرفة الاصحاح من الزايد ان تنزل اللفظة التي تريد وزنه تحرف
 في كل وتقابل كل حرف منه تحرف فمما جاء وقوعه مقابلته احد هما
 فهو اصحا وان كان من احرف الزيادة لانه يمازها نحو سال ونال وان
 زاد الموزون على ثلاثة احرف فزاد على الاحرف المذكورة بحسب الزايد
 من احرف الزيادة مما قابل حروف الزيادة فهو الزايد والحروف
 الاصول للثلاثة هي ما **تقابل العجي وكذا** انقابل **اللاع** وكذا انقابل
 الباء في حال الوزن بها وذلك لان اهل هذه الالف وضعا ميزانين
 به الكلمات وهو المجرى الثلاثة المجرى وجعل في الرباعي كذا الذي جعل
 جازا وزنا كلمة باحد هما جاء فيجوز مقابلته الباء منه يسمى به الكلمة
 وما يقع في مقابلته العجي منه يسمى عجي الكلمة وما يقع في مقابلته
 اللاع منه يسمى لاء الكلمة وازا زيدا في الموزون حرف بماء عدا زيدا
 فالذي الحرف بعينه في الميزان في ذلك الموضع فنقول اكرم على وزن
 اعمل واذ اخذ في منه حرف بماء عدا اخذ في ما يقابل في الذي الحرف
 من الميزان ايضا فنقول قلت على وزن قلت وقس عليه سائر الامثلة
 للثلاثة في التعجير بالباء والعجي واللاع احسن من قولهم جعل اختصاره
 بالبعث الثلاثة المجرى ولشموله هذا المصنوع العجي والخصوص هما
 والمكسور بها الضرب وحسنو علم وما زاد في الاصول على ثلاثة يجبر
 عنه بلع ثابته فيقال وزن دحرج جعل وليس المراد به ان
 معرفة الاصل موقوفة على المقابلة بالباء والعجي واللاع لتوقفها
 على معرفة الاصول لا محالة فيلزم الدور بل المراد انه اذا علم الاصول

فعل

والزوايد

والزوايد بطريق من الحروف كما نقول مثلا الحرف الاصل ما ثبت في سائر اقسام
 الكلمة ليعلم ان الحروف الضرب في منصوباته او تفيد الجس قلت وبعث
 والزايد ما سقط في بعضها كواو وعود في فعد ثم اذا اريد تعليم المتعلمي
 في الحرفي انه يقال اذ اوزنا ليعلم ان الحرف في مقابلته الباء والعجي واللاع وهو
 اصحا وما ليس كذا الذي جازا ويكن ان يقال ان تحريف بعضه ليس بعقوب
 المقابلة بما ذكره جعل مصحح الاصول ذكر في نسخة ان يستثنى مما ذكر الزايد
 للتضعيف او لا لما في جازا فيقال بل بما ذكره وليس اصحا نحو مرج وفره
 وزن الاول جعل والثاني جعل ونما فابلوا الزايد فيهما اما فابلوا به
 الاصل الاشارة الى ان اعتناءهم بالزايد في النشأة كصوب الاول الاصل ولان
 الملحق بجري الاصل في الحكمه فاجري مجراله في وزنه وايضا جعل ما ذكر
 اذا لم يدل دليل على عدم فصدح التكرار فله دل وزنه بلغة على الاصل
 في مطلق الزيادة فيوزن بلفظ لا جعل لا جعل لعدده وسمنان جعلان
 لا جعل لا لعدده وانما ثلث الميزان ثلاثيا لانه اكثر تصرفا من غير
 ولانه لو كان رباعيا مثلاله يكن وزن الثلاثة به الا باسفل فيجعل ثلاثيا
 وكثرت اللام عند الاحتياج الى وزن غيره لان الزيادة عندهم اسهل
 من الخذف وهذا لان القول بزيادة الهاء في امثلة اولي من
 ادعاخذ في هاء امات وكان الميزان المذكور في مائة الباء والعجي
 واللاع لانه اعم الاجمال معنى لان معنى كل جعل فيه ان معناه هو
 الحدث وهو الايجاد المطلق ومعناه النجاء دخل في فعله والمطلق
 موجود في ضمن الحقيقة وهو الذي من جعل الحقيقة ولما فيه من احرف
 الشبهة وهو الباء والنوسل وهو اللام والحلق وهو العجي والمجس
 جعل لمعنى اخر مثل خلق وصير لا يقال دعوى الحقيقة ممنوعة
 لعدم صدقها على الاصل في علمها علم وبهم ونحوها لانها
 ان جعلت لا افعال كما حققت في موضعها لاننا نقول لما علمنا هذا الذي
 ونحوه على جعلها افعالا للتبسي فلان ليس جعل كل شئ بحسب

يعرف

وتوهم بعضهم ان المراد بمعنى الفعل لا يجره معنى فعل او معد ومنه معنى الفعل
 الخاصة لا تثار الحاصلة لا يجره معنى ضرب (لا تثار الحاصلة المجرى عنه بالضرب و
 بالحكمة المعنى الاول تعلفه جميع المعاني الثانية اذ يجره ان يقال به ضرب
 بفعل الضرب وبه فتل بفعل الفتل وما كذا وهو مع كونه فكلما اخذوا بها
 لا صلاصهم بالاعينة من انهما صدق الا على كل ما صدق عليه الا من
 فتل لب المنقول عن هذا العربية من ان المعاني المقصود منه عندكم هي الاجزاء
 ان لا تثار التثنية هي عنه المتكلمين وفوق **من احرف العلة** كقولهم لغو
 فنعلو بسلم وما بينهما جملة معتدضة واحرف العلة كما سبيلها بيانها
 بابها هي الواو والالف والياء **او** سلم حروفه الاصول **ما ضعها**
 بصيغة المضي للمجهول في المضاعف وما مصدرية لا في التضعيف وهو
 في اصول الثلاثة كون عينه ولامه من جنس واحد كونه في اصول الرباعي
 كون فله ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد
 كز نزل عما يجره بيانه وبيلان علة جعله في غير السلم في يلمه ان شاء الله
 تعالى ومعنى سلامة الاصول في التضعيف ان لا يكون شيء منها ضعفا
 لاصل منها **او** سلم حروفه الاصول **من** واو به جميع ما ذكر المتنوع
 لا للشك كما مر والعكس بها كما فعلنا احصى منه بالواو كما جعله
 صاحب الاصل اذ صعد بها الجمع والمراد بالسلب الالف الرابع لا يجره الالف
 الصادق بالسلب الجزئي ايضا كما قبله عبارة وانما سمى سادسا لسلامته
 من التغييرات الكثيرة الجارية في غيره اذ اقررت الزيادة **فقد صارت**
 الاقسام المذكورة للفعل **ثانية** حاصلة في ضرب اثني هما الثلاث
 والرباعي في اربعة هي المجرى والمزيد فيه والسالم وغيره وترتيبها
 ان القسم الاول موزون في الاصول الاولى في التفسيرات الثلاثة
 مبتدئا من التفسير الاول وهو الثلاث المجرى السالم كنصره في غير كل
 وصوب قسميه مبتدئا من الاخير من اعباء ترتيب التفسيرات الثلاث الثلاث
 المجرى غير السالم كوعده والثلاث الثلاث المجرى فيه السالم كما مر والرابع

الثلاث

الثلاث المجرى فيه غير السالم كواعد والخامس الرباعي المجرى السالم كد حرج
 والسادس الرباعي المجرى غير السالم كز نزل والسادس الرباعي المجرى فيه السالم
 كد حرج والسادس الرباعي المجرى فيه غير السالم كز نزل **ومثلها**
 هو يمتين في الاصل ذكر سكنت المتكلمة في البيت تخفيفا للوزن وهو جمع
 مثال وهو جزاء كذا ايضا للدفاع **ليست عليه** ايها العبد **خافية**
 بل واخنة وقر سردها وقد علم من التفسير الاول انفس السالم بفعل المعروف
 الرباعي اربعة اقسام ثلاثا مجرد ورباعي كز نزل وثلاثة مزيد ورباعي كز نزل
 وقد عرفت لكل نوع بابا جاليا **باب الثلاث المجرى** وقد
 على المجرى لانه الاصل للمجرى في الزيادة على الرباعي المجرى لكونه على ثلاثة
 امره ليواجه الترتيب (لوضع الترتيب الطبيعي المقتضى للترتيب
 وفي بعض نسخ الاصل الثلاث المجرى السالم قال التثنية زانية في
 التمثيل بساكن يسأل التثنية وقد يقال لا ينافيه لان قوله وتجره ايا
 مضارع جعل المقتضوع الجمعي يربطه ما هو اعم من السالم وغيره والباب
 في الاصل هو مدخل كل شيء وهو في ذوات الواو واصله يوجب ترك حروف العلة
 ورتبة ما قبله بقلبت الالف والذليل كما ذكره في بابها وبواب وتصغيره على
 يوجب اذ الجمع والتصغير يردان (لا تثار الاصولها وتخرج ايضا على ابوابه
 لا زواج كقوله هناك اخبية ولاج ابوية **يقال** له بالبر منه الجد والبناء
 والمراد بالباب هنا النوع كقوله في بابها من العلم اي نوعا منه وانما
 لم نقل كتاب بدل باب لان الكتاب انما يذكر اذ كان تحفه ابواب وموصول
 والحق تحفه هذا الباب فصل واحد ليس الا بلفظة اقلنا باب ولم نقل
 كتاب فابك مع ما يذكر بعد لفظ الباب من الترجمة ان كان مركبا تاما
 ويجوز في باب اوجه ثلاثة امد هار وبعده من فاعلموا على الاضطرقة وما
 بعده بمصر لما عطف اليها له وثانيها روعه بلا تشويش على الاضطرقة الى
 محل ما بعده وعلى التثنية يربط وهو خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب كذا
 بان قلنا لا يضرب الى الجملة (لا احد اشياء مخصوصة ذكرها في النمل

وليس لعل الباب واحد فقط فقلت الجملة التي اختصت بالصفة انشياء
 مخصوصة اليه كالحركة الباقية على جليتها واما ان يرد به لعل من اجل
 محكم حكم المعجزة ايضا فليدبر اسم كل واحد منها كذا الذي قد اقبل
 تفصيله مسكونا وفيه على سبيل التعداد الابواب فلا عراب له لعدم
 تركيبه ومبطل دفعه عند ذكر البطل قبله وعلى الاول والثالث والجملة
 التي ارفعت بعد لا محل لها من الاعراب لانها مشتقة من انشياء ايها
 عقد الباب له وعلى الثاني في معنى فعل عراب فربما هو ان كان ما
 بعد له مجرد او مركبا غير تام فتشعر في طرفة باب اليه كما انما لا يجوز
 الوجهان الاخران لانه يصير مقولته كما بعد الباب مفقودا عنه ولا يجر
 استفلا له ينقسم كلاما لعدم اشتماله على النسبة الحكيمة وعليه فيكون
 هذا اذا كانا بله في الهمزة والرجح اليه في بصدده فيقول مجرد
العمل هو اضافة النشء الى جنسه **الثاني** المحصر: ابوابه به ستة كما
انشأ في الروي وجه الانحصار ان العمل لا يتناول ما ان يكون ما ضربه على
 وزن **فعل** مفتوح العين او **فعل** مكسور كما او **فعل** مضموم كما ان افعال
 لا تكون الا مفتوحة لوضعهم لا يندلج بالساكن ويكون الفتحة اخيرا واللام
 كذا في الروي الا فيما يستثنى ما استند في فعل امثلة فيصرف في الابدال والعي
 لا تكون الا متحركة لا يلائم التنقل اليها كقبي اذا انزل به ضمير روج
 متحرك كضرب وضربا والحركات منضمة العتج والكسر والضم واما
 ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الاء وكسر هاء مع سكون العين فزال عن
 الاصل لضرب من الفتحة والاصل **فعل** بكسر هاء الاول وهو الذي جاء
 على **فعل** بفتح العين جاء مضارعه على **فعل** بفتح هاء الاول وهو الذي جاء
فعل بكسر هاء وهو الذي جاء بفتح هاء وهو الذي جاء بفتح هاء
 وهو باب الشك والثاني وهو الذي جاء على **فعل** بكسر العين جاء
 مضارعه على **فعل** بفتح هاء وهو الذي جاء الرابع وهو **فعل** بكسر هاء
 وهو الذي جاء الخامس وهو انشاء والثالث وهو الذي جاء على

فعل

فعل بضم العين جاء مضارعه على **فعل** بضم هاء وهو الذي جاء السادس
 وكان النقيض يفتن ان تكون الابواب تسعة كرسالة من القسم الثاني
 باب واحد من القسم الثالث بل ان كانا رايته والمراد بالباب مجموع
 المضارع والمضارع وما عداه من السبعة فابوابها ستة وروى
 وان اردت تفصيل الروي **بيان** انه اي الباب **اذا ما ضربه كل** بالوزن
مثل وزن **فعل** اي ان يرد بوزن كماله من التماثلة وهو مضموم
 مضارعه الى **فعل** او **فعل** اي مثل موزون فبدأ على الاضافة البيان
اعني به مفتوح **عين** **وزن** **فعل** بفتح العين **بفتح** مضارعه له جاء العمل
 بوزن **فعل** اي بالضم لعينه كنصر ينصرف وبنائه للتعدد غلبا كما
 مثلنا وقد يكون لازما كخرج تخرج **كذا** جاء مضارعه ايضا على وزن
فعل اي بالكسر **للعين** كضرب يضرب وبنائه ايضا للتعدد غلبا
 كما مثلنا وقد يكون لازما كجلس يجلس والمختار عند رواية ابي حنيفة
 وغيرهما جواز الضم والكسر فيما عدا النقل عليه من مضارع هذا
 الباب وعليه اربعة اللغات وحسب العرا او بوالفتح الكسر لانه اخف من
 الضم واكثر وخير ابرصعور مكلفا مجوزا يضرب ضم العين ويضم
 كسر هاء وهو في رواية مورو انشأ يلينعت اليه **جاء** مضارعه ايضا
 على وزن **فعل** اي بالفتح للعين كفتح يفتح وبنائه ايضا للتعدد غلبا كما
 مثلنا وقد يكون لازما كذهب يذهب **له** الباب **الاجنب** **بفتح**
عينه **اولا** من سبيل منع الخلط لجمع الحروف **الحلق** **بفتح** اي يكون
 عينه او لامه حروفا من حروف الحلق الا ان يماثلها او ما اشترط فيه ذلك
 لتفريق فتحة العين حروف الحلق وان حروف الحلق الثقيل الحروف ثمانية
 بالقياس الى السطرها ولا يشك ما ذكرنا مثل دخل يدخل ونحت
 نحت وجاء جمع بالضم في الاول والكسر في الاخيرين وما اشبه ذلك
 مما عينه او لامه حروف من حروف الحلق ولم يجمع على **فعل** بالفتح لان
 حروف الحلق شرط لمجيئها على **فعل** بالفتح ولا يلزم من وجود الشرط

مصادر
 لها
 ولا لانه

وجود المشروكة بالربعة عند وجود شركه جائز لا واجب بل قلت فلي لم
يعدوا هذا الاشتراك الى ان يجعل في نحو ما مضارع نحو امر قلت انما لم
يعدوا الى ان يعدد تحق المفاومة لا تتعدا فقل حرف الحلق يسكنه
هذا والمراد ان ايراد القسم وهو مضارع فعل مفعلة في هذا لا فاعل
لا يخرج عنها الى غيرها وهو جواز الضم والكسر والفتح على البدل في ذات
مضارع مخصوص لا التخيير الحقيقي لجواز كل من (الوجه الثلاثة في كل مضارع
كما اتواهم بعضهم بما احتاج الى تفصيله بقوله هذا التنوع هو الاصل في
غيره او بالعين او اللام وبما شئ احصاها وادوا بها والمضارع على ان
في قوله التنوع نظرا اذا التنوع يجعل الشئ انواعا وهو اصل في مطلق
المضارع لا في المقتضى بغيره اربعة المدة كونه وانما قد من باب جعل بالربعة
على غير المدة بالربعة عين ما ضيفها اربعة لتجتمعة لكونه غير مختلف الى
تحرية عضوا صا بالربعة ثم لما اثير الكلام الى حرف الحلق اشترط ايضا
بقوله **حروف الحلق** اي الحروف التي يخرجها الحلق هي **الهاء** **الغيم**
للوزن **والهمزة** ومنزجها ايضا الحلق فيل هما من مرتبة واحدة وقيل
منزج **الهاء** **العين** **والهمزة** **والجاء** **المهملة** ومنزج
جها وسط الحلق وقد نص على ان **العين** قبل **الحاء** وهو ظاهر كلام
سيبويه ونص شريح على العكس وهو ظاهر كلام **المهدوي** **والقي**
والحاء **المهملة** ومنزجها ايضا الحلق مما ياء اللسان واللام اتحادهما
في المنزج ونص شريح على ان **العين** قبل **الحاء** وهو ظاهر كلام سيبويه
ايضا ونص على العكس وقال بعضهم ان سيبويه لم يقصد ترتيبا
فيما هو من منزج واحد اذا تفرز **الهمزة** **والجاء** **العين** **والغيم**
المضارع **سنة** فقط بالاسفل لا لعدا هي لا تنحرف الا منقلبة فلا يمكن
ان يكون الربعة لاجلها كما سببته فليس في الحصة **السنة** دليل على
اختيار مذ لكب التحليل والجمع من ان حروف الحلق مطلقا سنة كما
قد يتوهم وقد جمع حروف الحلق **الشالصة** او اهل هذلة الكلمات

اخ هاد

اخ هاد علما حازله غير خاسر **اول** بلا صرف لما تقدم اي يبدل من الابواب
الستة وهو ما كان ما ضيف على فعل مفعلة العين ومضارعه على فعل
بضمها **مثاله جاء** قولنا **طلبنا** **الاب** **الكلاب** **طلب** بالفتح وهو الباب
الاول وقد مر بيان هذه المثال ونحوه مما سببنا من سره الا لعل
الغير المركبة كقوله ولقد انشأ ثلثة وثلاثون فيمكن اخرا جعل فيها
كما هو مقتضى الورد لضرورة الوزن وليس في انشأ الربعة (الاول والضم
في انشأ شريح بلا مرجح لانه من تغيير الطريق فينصب التوجه اليه كدوب
اختياره واليعل انشأ معكوف حذف منه حرف العطف للوزن **والثاني**
منها وهو ما كان ما ضيف على فعل مفعلة العين ومضارعه على فعل بكسر
ان **مثاله** قولنا **ضربا** **يضر** بالكسر وهو الباب الثاني وقد مر بيان
ايضا **والثالث** منها وهو ما كان ما ضيف على فعل مفعلة العين ومضارعه
على فعل مفعلة ايضا **مثاله** قولنا **شدة** **السكنى** بالهمزة يسي
المجتمعي اي عدتها **شدة** بالربعة فيهما وهو الباب الثالث وهو باب
الشرك كما قد علمت ومريانه ومثال الحسن لما كان عينه حرف حلق
واما ما كان لامه حرف حلق فمثاله منع يمنع ونحوه ثم لما كان في المفعول
سؤال وارد هو ان ياتي افعلا على فعل مفعلة بالربعة مع انشأ الشرك
اجبت عنه بقولنا **ما غويانا** مما جاء مضارعه على فعل مفعلة بالربعة ولم تنح
عينه او لامه من احرف الحلق **بصوت** فلا يرد نقضا ولا ينافي شذوذا
وروده في افعي الكلام وهو انشأ قال تعالى ويليس الله الا ان يبع نوره
لان الشذوذ على ثلاثة اقسام قسم مخالف للقياس والاستعمال كقوله
المدغم كالحمد لله العلى الاجل بل ان القياس والاستعمال الاجل بالادغام
وقسم مخالف للقياس دون الاستعمال كقوله جاز القياس ان حرف
العلة اذ انحرى والربعة ما قبله بقلب الجاء وقسم مخالف للاستعمال
دون القياس كجاء الخلف للضمير نحو قوله واه او عا كذا او افر يا
بل ان استعماله لا قد غل كلف التشبيه على التخيير بالاول من صلا

وهي الفعل الماضي والماض ما اختلفت حركته عينه في الماض والمضارع
اصلا بالنسبة الى ما اتحدت فيهما الاصل في الدال ان يكون عا وفع
المندلول وما كان انت المندلولات هنا مختلفات في اختلاف الحركات اصل
فيها او اكثر تسمى بالاستعمال وهي الياء واللام والواو والهمزة
الاول اما اختصت الحركات في حركة العين دون الهمزة واللام والواو
عرب والتخفيف والمالم يكن في حركة الباء الا في اسكانه في المضارع في
جميع المواضع الثلاثة فتعني في الحركة في حركة العين او في حركة العين
هي الباء رتبة بين معاني الارباء في الماضي فتعني ايضا في المضارع
او لان انفساع المضارع بانفساع الماض والماض ينقسم باعتبار انفساع
حركة العين فلهذا التوزيعان تكون الحركات بينهما في حركة العين وما
اشتمل عليه هذا التوزيع من زيادة في الاصل وقد انقص الهمزة
على باب الثلاثة المجرد فلتشعر في التكميل على ما يليه وهو **باب الرباعي**
المجرد وقد وقع على الثلاثة المنزلة المجرد في قول اما **الفعل المجرد الرباعي**
فقد علم تعريجه من سابقه فلهذا انما استغنيت عنه هنا بالاضلال فان
اردت بيان **بعضها** متعديا ولازما فاول منهما جاء **مثلا بقولنا**
فد حرجا والاول للطلاء والثاني بقولنا **حرجا** والاول
راسه وعدة لفت على عبارة الاصل وهي قوله واما الرباعي المجرد فهو
بمعنى لما اورد عليها من افتضالها انصاره في جعل المبتدئ للفاعل
والحصر ممنوع لانه تنقضي بفعول المبتدئ في جعله وفعول الامر لان
كلا متعديا مجردا فيصدق عليه حد المجرد المتفرد مع ان الاول اصل بنسبه
عند يسيو به والثاني اصل ايضا بنسبه ما خوذ من المصدر كما في
عند البصريين فارجب على ذلك في المراتب المجرد المنحصر هو
الاول فقط والاول فرع عن المبتدئ للفاعل عند اكثر البصريين و
الثاني منقطع عن المضارع عند الكوفيين ولا يجيء ما به هذا
الجواب في المطاوعة وانما يكون مجرد الرباعي على جعله لا الفعل

الماضي

الماضي المجرد لا يكون اوله واخره الا بمقتضى ما تقدم ولا يمكن
اللام الا في الالف والسين اذا اتحدت به تخيير رفع متحرك متحرك
نحو حرجة ود حرجي فحركاتها بالبعثة ليجتنبوا سكنوا العين
لانها في ليس في كلهم اربع حركات فتو لينة كلمة واحدة فان قلت
هذه العلة انما تحقت بعد سكن العين اذ لو حركت لانفتحت و
المطلوب انما هو العلة الحاملة للمواضع على السكون قلت هي علة
غريبة وهي معلولة خارجا علة ذلك انما مر فقام له وانما لم يتصر جوابا
كتصره في الثلاثة المجرد من فتح عينه وتكررها وضمها بل التزموا
بها السكون لتغلق وخفة السكون وهذا الباب **نصر بعد اذ**
بعلل يوصل **وعلا** لا يفسر الباء وسكون العين في غير المضارع وتفتح
الباء ايضا في المضارع لتغلق خفة البعثة ثقل التضعيف او **بعلل**
بفتحها وسكون العين وفتح اللام **المصدر الاول** وهو **بعلل** غير
مقبول بل هو مقصور على السماع **وانما المقبول** المصدر الثاني وهو **بعلل**
وهو عزم مطرد في جميع صور بعلل واما بعلل بغير مطرد الية المخرجا
فانه البدر ابي ما ذكره في بعضهم انهما مقيسان وهو ظاهر كلام ابراهيم
في التمسك بلفظ خارج في الرواية البعثة وفضل بن هشام وقال هو مقبوس
في المضارع كز لزال سماعه في غيره كسنة قاف قال ويجوز من اول المضارع
والاكثر حيث ان بعضه اسم فاعل نحو شر الوساوس اية الموسوس
وحكى النحاة ان في المضارع ضم الباء **وقد الحقت** بالبناء للمفعول والالحاق
هو جعل مثال عا وزه مثال ازيد منه ليعامل معاملة في احكامه في
التخفيف والتكسيم وغيرهما من وفرد ملحى يجمع فلهذا في الرواية تخفيف
فريد وفي تكسيرة قراد د كما في الرواية جيعر وجعل فريد وشمل ملحى
بد حرج ولة الرواية مصدر البعلل اية والحقوا في الثلاثة المنزلة حرجا
باب **الرباعي** وهو باب الرباعي المجرد **سنة** **مبارك** على ما عدها في الجاهلية
وغيره من المحققين في الاول منها فاعل مجبور بزيادة (نوا) اليه

الجورب وهو معرب لا يقال (الالحاق) فرع عن زيادة الواو والعلم بهما فرع
عن (الاشتقاق) (الخ) هو خاص بالحرية لانه قول ملل (الاشتقاق) العرب
على سبيل التخصيص اعلم انه حكم فكثير من جوهش وكوشش ونحوهما ما زدت
فيه الواو وكلمته في الجرب والثناء فيجعل كيبكر بزيادة الياء في البطر
بالسكون وهو الشك والثناء في جعل كيبكر بزيادة الواو ايضا
والرابع جعل كسلفي بزيادة الالف والحاء في جعل كسلفي بزيادة
النون والسادس جعل كسلفي بزيادة الالف والحاء في جعل كسلفي بزيادة
اللام والاولى في (الثانية) بعد فعل حركتها التي قبلها في جعل كسلفي بزيادة
اللام والاولى في جعل كسلفي بزيادة الالف والحاء في جعل كسلفي بزيادة
سلفي وكذا جعل السكاكي وابتداء في غيرهما كسلفي بزيادة الالف والحاء
جذل فلنس واما (الثالثة) في جعل كسلفي بزيادة الالف والحاء في جعل كسلفي بزيادة
ويكسر وركوك وشريف واسفط من الفتن (السابقة) فلنس وسلفي
وزاد ركوك قال بركوك والحاء ما سواها بيننا في تفسيرنا في فوطر
البحر وترمي اليه رمي بمعنى دبح المين في الرمي وهو الغيم وفذل
بمعنى فذل وترفل بمعنى رفل وهلم اذ اكثر اللغم وهلم اللغمة
اذ اعضاء وعنبى بمعنى فبى اي تكلم وطلبى بمعنى طلب اي فبى
وههه بمعنى ههه وغيرها والالحاق دليل على احد هما وهو الاحسن
كما قال في شرح المصطلح لجرىانه في الاسماء والافعال هو ان حروف الالحاق
هو الحرف الذي ليس له معنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذل
المعنى كواو حوقل ولا شملل وليس المراد من زيادة حروف الالحاق
ان لا يجبه زيادة معنى اصلا كما قيل لان معنى حوقل وشملل في الالف
لمعنى حقل وشملل بل ان لا تكون لافادة معنى كزيادة الهمزة في اكرم
والراء في جرح والالف في ظاهره فلا يقال انها الالحاق والى طار الدلف
بواسطتها على وزى الرباعى وذلك الحرف هو الهاء معاء اخر فلا يجوز
جملها على الغرض (البعضى) مع امكان المعنوى وثانيهما مواضعه

المصدر

المصدر وعليه افتصر الثبوتان في عليه والمعتبر في اربع المطاد جميعها يخرج
فخو اخرج لعدو البعثة كما اخرج ففوقا قل وفجر وقيل ايضا ان (الاعتبار)
انما هو بالبعثة لعمومها والكراد في جميع صور جعل واما البعثة لال
ولا اعتقاد به لعدو الكراد (الاء) المشر كماله البدرية من يكون قيل
الالحاق جعل المصدر ربي عازنة واحدة فكيف يكون مواضعها ليل
عليه الخ هو عينه والذليل يغاير المد لول اجيب برك (الالحاق) كما امر
جعل فذل عاوز فذل ازيد منه واتحاد المصدر ربي مغاير له لازم
والسلازم يحل ان يكون ليل على الملزوع **وسمها هذا الباب المتفرد**
ذكره في الالف واللام فيم للتعهد الذي **باب البعثة** بالضم (السابق)
وانما اضيع الى البعثة دو بالبعثة لال كراد فيم لافاة علمت **هذا**
مجرد الرباعى فيجبه له الى الباب بضمه ايضا باب مجرد الرباعى
وانما نسبوه الى مصدر دون ما فيه ومخارجه كما جعلوا في الثلاثي
المجرد وقالوا باب جعل يفعل فذلا ولم يقولوا هجاب جعل يفعل
لاتحاد مظاهر هذا الباب ووردوها عازنة واحدة وهي البعثة
تختلف مصادر الثلاثة المجرد فانها ليست عازنة واحدة وما تضمنته
هذه الثلاثة لا يليات (لا خيرة) من زيا ويزو بعد ان انقض الكلام على باب
مجرد الثلاثة والرباعى تشرع (الاء) في الكلام عازنة في هذا **باب**
الثلاثة المزيدة وهو مبنى من زاد الواضعة (الضى) اي اوقع الزيادة
فيه نزل منزلة الفاصلة الغرض مغالبة الجرم في الزيادة بالاشتغال عليها
وهو حاصل في ثلاث الزيادة المطلقة دون بيان كمينه المزيد ولومنى من
زاد الباقية على اصلها في التعدية بنسبها الى (الضى) كقولك تعالى
وزادهم ايماننا الفيل المزيد حرم او اكثر مثلا واصل مزيد بوزن معقول
نقلت ضمة الياء الى الزاي فلا تنفى انفسا لكان محذوف الياء على
راى الا خفى وهو الاول لا لالتصا على معنى ثم قلبت الضمة المنقولة
الى الياء كسرة تغلب (واو) ليل يلبس بالواو في بطر مزيد

بوزن مقيل بكسر الجاء وسكون اليماء واما عند سيبويه فالمخذوف الواو
لزيادة ثقلا وبعد مخذوفها فليفتحة اليماء كسرة هنا صيغة اليماء بعد هـ
موزنه مع جعل بكسر الجاء وسكون العين كما قيل في بيان ذلك في بحث
الاجوف في المختلطات واما كانت معرفة المزيد فترتبة على معرفة الجرد
اذ هو الاصل تثبت مما يدل على الترتيب وهو في العارضة فقلت في باب
بعد ان عرفت الجرد في التفسير ينبغي معرفة المزيد منها وقد عرفت
النفس الاول في قسمي المزيد وهو **الثلاثة المزيد** لا فطره الترتيب
الطبيعي في ذلك كما قد عرفت من الاشارة اليه **وهو** اي جعل **زيد** بصيغة
المفعل للمفعول من زاد انما صرحا **بما** **اصول** الثلاثة التي تقع تقابل
بالجاء والعين واللام وللمعرفة السابقة بيانها لم يبق كهيئة المزيد
هنا وهناك المزيد ابوابه اربعة عشر وهي على ثلاثة انواع (شرب اليماء)
بفوق **خذ** **نفسا** بصيغة المفعل للمفعول في المضارع والاولى لا طلاق
وهذا هو خبر المبتدأ الذي هو التثنية وما بينهما جملة مستغنية استنباه
بيان **التي** **ثلاثة** **من** **الافعال** **رباعية** وخمسة عشر **اسمى** **لا** **غير** **ان** **الز**
يد فيه اما حرف واحد او اثنين او ثلاثة ولا يزيد على ذلك لما تقدم وبما
يلزم من زيادة الجرد وهو الحروف المزيدة على الاصل وهو الحروف الاطنية
وهذه (التقسيم من تقسيم الكل) التي هي جزئيات لا الكل التي اجزاء
ووجه اختصار الافعال فيما ذكر على انما عرفت فقلت صرح به شاع
المخني بانه قولهم لا غيم لي في كسبه فقلت ما ذكره ابن هشام
مردود فقد صرح الزمخشري والاندلسي وابي ماله بنحو ان لا يشد في
ما ذكره باب القسم من شرح التفسير شاهد اعاد التثنية وهو قوله
جوابا به **تجوا** **اعتمد** **جور** **بنا** **لعي** **عمل** **اسلعت** **لا** **غيم** **تسل** **ن**
وعلم رحمه الله من التثنية والامانة معروف ويكون هذا شاهد اعربا
يفض بجواز استعمال هذا اللفظ وفيه استعماله ابي هشام يعين
بما وضع من كتابه المذکور فيكون قوله هنا ابي بباب غير شاهد

عليه

عليه بوزن مقيل بكسر الجاء وسكون اليماء واما عند سيبويه فالمخذوف الواو
لزيادة ثقلا وبعد مخذوفها فليفتحة اليماء كسرة هنا صيغة اليماء بعد هـ
موزنه مع جعل بكسر الجاء وسكون العين كما قيل في بيان ذلك في بحث
الاجوف في المختلطات واما كانت معرفة المزيد فترتبة على معرفة الجرد
اذ هو الاصل تثبت مما يدل على الترتيب وهو في العارضة فقلت في باب
بعد ان عرفت الجرد في التفسير ينبغي معرفة المزيد منها وقد عرفت
النفس الاول في قسمي المزيد وهو **الثلاثة المزيد** لا فطره الترتيب
الطبيعي في ذلك كما قد عرفت من الاشارة اليه **وهو** اي جعل **زيد** بصيغة
المفعل للمفعول من زاد انما صرحا **بما** **اصول** الثلاثة التي تقع تقابل
بالجاء والعين واللام وللمعرفة السابقة بيانها لم يبق كهيئة المزيد
هنا وهناك المزيد ابوابه اربعة عشر وهي على ثلاثة انواع (شرب اليماء)
بفوق **خذ** **نفسا** بصيغة المفعل للمفعول في المضارع والاولى لا طلاق
وهذا هو خبر المبتدأ الذي هو التثنية وما بينهما جملة مستغنية استنباه
بيان **التي** **ثلاثة** **من** **الافعال** **رباعية** وخمسة عشر **اسمى** **لا** **غير** **ان** **الز**
يد فيه اما حرف واحد او اثنين او ثلاثة ولا يزيد على ذلك لما تقدم وبما
يلزم من زيادة الجرد وهو الحروف المزيدة على الاصل وهو الحروف الاطنية
وهذه (التقسيم من تقسيم الكل) التي هي جزئيات لا الكل التي اجزاء
ووجه اختصار الافعال فيما ذكر على انما عرفت فقلت صرح به شاع
المخني بانه قولهم لا غيم لي في كسبه فقلت ما ذكره ابن هشام
مردود فقد صرح الزمخشري والاندلسي وابي ماله بنحو ان لا يشد في
ما ذكره باب القسم من شرح التفسير شاهد اعاد التثنية وهو قوله
جوابا به **تجوا** **اعتمد** **جور** **بنا** **لعي** **عمل** **اسلعت** **لا** **غيم** **تسل** **ن**
وعلم رحمه الله من التثنية والامانة معروف ويكون هذا شاهد اعربا
يفض بجواز استعمال هذا اللفظ وفيه استعماله ابي هشام يعين
بما وضع من كتابه المذکور فيكون قوله هنا ابي بباب غير شاهد

غده

تخيلا ويقاس عليه جانب النقي وفيه قول عمر بن عبد العزيز كرم الله وجهه
 تسليم لقد خالفناكم فيما اختلفناكم وسالناكم فيما اختلفناكم وما اختلفناكم
 فيما لم نجدكم جينا ولا خلا ولا معجمي ويرد ايضا للسلب اي سلب اليعا على اصل
 اليعا على المفعول نحو اجمعت الكتاب اي ازلت عجمتها وسلب اصل
 اليعا على اليعا على يقال فسل اذا جار وافسل اذا سلب على نفسه القسمة
 اي الجور وجعل يجوز ان يلحق بباب اليعا وذكرا للغويوه انه يرد ايضا
 لفظ السلب وهو الاحواج الى الشئ وحكوا انه يقال انشكبت اذا احويت
 امر الشكوى فله ابو حيان وغيره ويرد ايضا للزيادة في المعنى المدلول
 عليه بابل اليعا بناء على ان الزيادة في اليعا تتبعها زيادة المعنى البيا
 نحو في شغلته واشغلته ويرد ايضا للتعريف وهو ان يجعل المفعول مع
 ضا لاصل اليعا على الجار ينة اي عرضتها للبيع ويرد ايضا للكثرة كالقبي
 (نور) واضيب اذا كثرت ضباؤه وضبابه ولجعل المفعول صاحب شئ
 بوج ما كافرقة واشيعته واعبدته اذ جعلت له قبرا او عبيته
 دوا يستشعبي به وعبدته كرها ابرماله والمجموع كما جعلت عليهم
 اي هجمت وللدعاء كما سقيته اي دعوت له بالسقيته والتسمية كالقوت
 اي سميته كاجراة كرها برصعور ولطخ وعنه جعل مضاعف العير كقوت
 جافكر وبشرته وابشره كره ابن ابراهيم ولجعل المفعول مكفما
 مودة كاجبرته البير اي اختلفته من جبرها وكلمه على الاصل كما ذكره بقره
 اي جعلته على الكذب ولا يمان (يعا على بالمودع بالاصل كما كرم الرجل و
 واجتنب اذا اتى بالاول كراخ فجاثم هذه المعاني المذمومة لظاهرة الابنية
 تسمع وتنفذ وليس بشئ منها كمرد فيها وهو نفس لغوي والباب
 الشان من المزبد عرما هو باب التفعيل وهو المتعارف اليه بقولنا
ومنه اي من المزبد عرما **ايضا قد اثنانا** ما وازن **وعلا** حال كونه **مفعول**
اليعي كجرح تعزحا وفاعله منه بالنقل اليه ان نكر عي وجعله وقد غم
 بنقول في نحو فعل بنحيف العي جعل بنكره ما عا لا غلا وسلا

بيد

بيد الزايد منها ووجه تسمية هذه الباب بباب التفعيل على ما سبق
 ونلاحظه للتكثير (يعا على) اي صوره به واعله كثيرا مع قطع النظر
 عن كثرة (يعا على) وقلته فيتحقق مع الخار (يعا على) نحو جوت وكجوت
 (كوج) (يعا على) وهو اياه ان (يعا على) من حيث تعلق اليعا به كثير
 به نفسه ويلزمه كثرة اليعا على المتعلق به نحو موت (اي ايل او ي
 المفعول وهو اياه ان المفعول كثير به نفسه ويلزمه ايضا كثرة
 اليعا (او) رفع عليه لا كثرة اليعا على نحو غلفت الابواب ومع كثرة
 غلق الباب الواحد وقطع الثوب الواحد في غلفت الباب
 فغلت الثوب بالثوب بدلا عن الاول كما يدل عليه شرح الميعا
 وان وقد التكرير في احد هذه الثلاثة المذمومة لم يسع الاستعمال
 فلهذا كان نحو موت الشاة لثالة واحدة خطأ لان هذه اليعا لا يستقيم
 تكثيره بالنسبة الى نفسه لاستحالة تفرده بالنكر الى شاة واحدة ولا بالنظر
 الى الشاة اذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة وليس ثم مفعول ليس
 التكثير له وهذه الخطا في نحو غلفت الثوب مما لا يستعمل تكرار اليعا فيه وان
 ذاك سارخ وان كان اليعا على واحد او كذا الدو المفعول تنبيه قال في شرح
 التسمية المنسوب للمصنف ان اليعا ان كان لازما للتكثير في اعلم وان كان
 متعديا للتكثير متعلقا بفتح مفعوله كقول غلفت الابواب قال
 الجار يرد في الاول على الخلاف غير صحيح لانه قد يكون التكثير في اليعا دون
 اليعا على نحو جوت وكجوت وقد يكون اليعا على انتهى اقول (الاول
 ظاهر) والاشارة بجميع نكر اذ التكثير في اليعا على مستلزم للتكثير في اليعا
 كما علمت وسيل كلامه يدل على ان التكثير في اليعا على بفتح اليعا على فقط ومقتضى
 الشان انه لا يستعمل بعلت بالانصاف اذ ان كان متعديا لا اذا كان
 المفعول جمعا حتى لو كان واحد او فعل به ذلك الدو اليعا مرارا لم يستعمل
 (لا) بعلت بدون تضجيع (لا) سبيل الميزان وهو مختار لما ذكره من الجواب
 بشرح الميعا ومن معاد هذا ايضا تسمية المفعول الى اصل اليعا

فوق سفنته اي نسبة الى العسف والتعدية فوق حرقته والسلب نحو جلدت
البعير وفردته اي ازلت جلده وفردته والصبرورة نحو تجزئت المرأة وثبتت
والنوجه نحو شرق وغرب وكوف واقتصار الحكاية نحو امس وراية وسوف
وسبح اي قال وامبي وبايها وسوف وسبحا الدرومي معناه موافقة تفعل
ويعمل نحو ولي وتمس وكثر معنى تولى وتيسر وتوكل وفوقه رالمه اي قدر
ذكره في التسهيل والتسمية نحو كلمته اي سميت له كظلمة ولد على الشئ او عليه
نحو مركته اي عوت له بالبركة ووجه عنة اي عوت عليه بالجدع وللقيام
على الشئ ونحو مرفقة اي فقت عليه وللرمي بالشئ ونحو شجعته اي رعبته =
بالشجاعة وللحمل المتكرر معلقة نحو درجته قال ابو حيان وقد ياتي الضد بعمل
يقال في الحد يشبه التثنية بفتح ثقله على جهة العسك ونحو ثقله على جهة الصلاح
تثنية حرفة بعضهم على بقاء حروف العمل على هيئتها في المصدر يقال
في مصدر يعمل بالتثنية يعمل لا بالتثنية ايضا لا يبعد ان واحد
العينيين ياتي جنسي حركة ما قبلها ككذب كذا ابا بكلاف مكسورة ثم ذال الى
مد غنة اولهما في الاخرى لا تكذب بها والباب الثالث من المزيد حروف هو باب
المعاكلة وهو المثار ريمه بقولنا **كذا** اي مثل السابق به كونه مزيدا
حرفا واحدا باب المعاكلة نحو قولنا **كلا** بفتح العين والاول لا يلا
ايضا وذر كذا نل فتلا او مفاكلة بالاول سماعي والتثنية قياسا فترا
فلز الذر نسب الباب اليه ووجه تسميته يباب المعاكلة علم من ساجف
وقاعدة في النقل اليه ان تزيد (علاء) يمين جاء وعلمه وعينه فزيد فاعل
هو الا لا يظن به لهما ذال البابان يكون يمين تثنيي بعمل واحد لهما بطرعه
ما يعمل الطح بغير ان تعلفه من جهة اليمين بالاول صرنا ويا لانا
صمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمر اوله بدل صرنا على نسبة الضرب (صمنا)
زيد فتعلفنا بعمرو وضمنا على نسبة الى عمرو فتعلفنا بزيد ولاجل تعلفه
بالامر الا غرط غير المتعدي اذا نقل الى فاعل متعديا نحو كما رفته فاع
اصله لازم وقد تعدي لهما هنا والمتعدي الي واحد ان لم يجر مع قوله لان